جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
مركز دراسات التنمية

قوة الشعب: الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى

ليندا طبر

2013

فريق العمل:

الباحثة: ليندا طبر

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت

هاتف: 2982021 02 972+

فاكس: 2982160 02 972+

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس 2838884 08 972+

البريد الالكتروني:cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني:http://home.birzeit.edu/cds

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراَ عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

الفهرس

المقدمة 5

1.إعادة الهيكلة النيوليبرالية للكيان السياسي والاعتداء على النضالات الجماعية – مراجعة تاريخية 8

2إعادة بناء قوة الشعب: تنظيم القاعدة الشعبية الفلسطينية في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي 14

2.1 الحركة الشعبية الفلسطينية وشروط تحققها 15

2.2 منظمة التحرير الفلسطينية، وحركات التحرر في العالم الثالث والنظرة البديلة إلى العالم.....18

2.3 الشعب باعتباره مصدر القوة.....20

2.4 هيكلية التنظيم.....24

3.ضمان استدامة الحركة التي يخوضها الشعب نحو التحرر 26

3.1 ربط الفردي بالجماعي من خلال العلاقات الأفقية البديلة.....26

3.2 الوعي القومي التقدمي 30

3.3 لا غنى عن التحرر الاقتصادي في مسيرة التحرر الوطني 33

الخلاصة.....39

تحرم الكولونيالية الأشخاص الذين تُخضعهم لحكمها من حقوق الإنسان الواجبة لهم عن طريق العنف، وتُبقي عليهم في حالة من البؤس والجهل بالقوة، وهي حالة لا يجانب ماركس الصواب في تسميتها بحالة ما دون الإنسانية. وتضرب العنصرية في جذورها في الأفعال والمؤسسات وفي طبيعة الوسائل الكولونيالية المتبعة في الإنتاج والتبادل. وتعزز الأنظمة السياسية والاجتماعية بعضها بعضًا. فبما أن السكان الأصلانيين هم في مرتبة أدنى من البشر... فهم منبوذون ومتروكون دون حماية من القوى غير الإنسانية – التي تستحضرها الممارسة الكولونيالية، ويولّدها النظام الكولونيالي في كل لحظة وتعززها علاقات الإنتاج التي تحدد نوعين من الأفراد – يشمل أحدهما الأفراد الذين ينعمون بالامتياز والإنسانية... ويشمل الآخر الأفراد الذين يُحرمون من حقوقهم وتُفرض عليهم العقوبات والبؤس والجوع المزمن... أو "مرتبة ما دون الإنسانية" بصفة عامة (Sartre, 1965: xxiv–xxv).

المقدمة

تحوّل أنظمة الهيمنة والكولونيالية والعنصرية والرأسمالية الأفراد الذين يخضعون لها إلى أدوات غير إنسانية، وتعمل على استغلالهم والحط من كرامتهم، أو تطبق في حالة النظام الكولونيالي الاستيطاني "أشكالًا مكانية من الفصل" والإستراتيجيات التي تصمّمها من أجل القضاء على السكان الأصلانيين الذين لا ترغب في وجودهم واستئصالهم على نحو بطيء (Wolfe, 2006). وتستوجب أنظمة الاضطهاد هذه إخضاع الأفراد بصورة دائمة للقوى البنيوية والأيديولوجيات ووسائل الإنتاج التي تديم الهيمنة عليهم وترسخها. فقد بعثت النيوليبرالية و"المصفوفة" التي فرضتها على الحياة الاجتماعية والسياسية وعلى خيالنا الجماعي (Munck, 2005) السياسة على نحو يسّر لها ممارسة الهيمنة وزاد من مقدار فعاليتها ونجاعتها، وذلك من خلال إحجامها عن تسييس السياسة والمساعي التي بذلتها من أجل تقويض الكيانات الجماعية التي تملك القدرة على مقاومة الهيمنة.

ومع ذلك، فنحن نشهد اليوم تحول في ميزان القوى العالمية لمصلحة النضال الذي تخوضه الشعوب ضد أنظمة السلطة والهيمنة المتداخلة. فقد حطمت الانتفاضات العربية، والآفاق السياسية الجديدة التي فتحتها، المفاهيم والإطار النيوليبرالي الذي استعمر مخيالنا، واستعادت مفهوم الشعب وأحيت معها مفاهيم من قبيل "قوة الشعب" و"ديموقراطية الشعب" التي استُأصِلت من جملة مفرداتنا على مدى ردح طويل من الزمن.[1] فقد أفضى شكل جديد من أشكال سلطة الشعب في ميدان التحرير على الإطاحة بالدكتاتور الذي كان يحكم البلاد وتحرير هذا الميدان العام، الذي كان "يخلو من الناس" إبان عهد مبارك (Elshahed, 2011). وفي الحيز المحرر، لم تسهم الحركة الشعبية في عودة الشعب

[1] تستهدف الانتفاضات العربية والنضالات الثورية، التي ما تزال قائمة حتى هذه الآونة، الأنظمة الاستبدادية التي تنتفي عنها صفة الرحمة، وحلفاء الولايات المتحدة الإمبرياليين الذي يذعنون لهيمنتها في المنطقة، والرأسمالية الجشعة التي تقوم على أساس السوق الحر والتي تسببت في ثراء الأقلية ودفعت بالأغلبية في مصر وفي غيرها من الدول إلى بوتقة "الفقر الذي يذوقون فيها صنوف الذل والمهانة" (Beydoun, 2011: 26).

إلى "الحيز العام" بصورة رمزية فحسب، بل ولّدت الممارسة الثورية في ميدان التحرير آفاقًا ديموقراطية وراديكالية جديدة، وعبّرت عن المطالب بتطبيق العدالة الاجتماعية وإعادة هيكلة القوة الاقتصادية والسياسية بغية إخضاعها للمساءلة أمام الشعب. وتعكس هذه المجريات بمجموعها مدى قدرة النضال الثوري الذي تدور رحاه في مصر في هذه الآونة.

ومع ذلك، فقبل اندلاع الانتفاضات العربية بوقت طويل، كان الشعب الفلسطيني قد نظم حركته الشعبية التي استندت في قاعدتها إلى الجماهير ضد النظام الكولونيالي، والتي قامت في أساسها على مفاهيم "قوة الشعب" (Gaza Communique, 1988) وعلى بناء "سلطة الشعب" البديلة التي انتهى بها المطاف إلى اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987. وقد شكّلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى خبرة غنية في تشكيل قاعدة شعبية للنضال من أجل التحرر، وربطت النضال ضد الاضطهاد القومي بحركات النضال ضد الهيمنة الرأسمالية والأبوية. كما كانت الانتفاضة حصيلة لما لا يقل عن أربع عشرة سنة من الجهود التي بُذلت في سبيل تنظيم القاعدة الشعبية التي خلقت إطارًا يكفل تسييس الجماهير وتعبئتها (Taraki, 1989). وقد سعت هذه القاعدة الشعبية إلى خلق حيز يمكّنها من فك الارتباط عن النظام الكولونيالي وعن وسائل الإنتاج التي يعتمدها، وتمكين الأفراد من ممارسة القوة باعتبارهم جماعة من أجل تحرير أنفسهم من النظام الكولونيالي الاستيطاني. وفي الوقت ذاته، تمحورت فكرة القوة التي يكتسبها الشعب الفلسطيني حول إنشاء هيكليات جديدة يمكنها أن توفر بديلًا عن الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي والهيمنة الأبوية.

ومع تحوُّل المد نحو حركات النضال الشعبية العالمية، وفي إطار النضال الذي يخوضه الفلسطينيون في سبيل بناء إطار جديد يتكفل بإعادة تشكيل حركة التحرر الوطني (Sayigh, 2010) ويعيد توحيد جميع أبناء الشعب الفلسطيني في نضالهم ضد النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي،[2] تقتضي الضرورة منا أن نعيد النظر في الحركة الشعبية التي خاضها الفلسطينيون في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فما هي الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة الغنية في النضال الشعبي ضد الهيمنة السياسية والتبعية الاقتصادية؟ وما الذي تفصح عنه هذه التجربة بشأن الظروف والعوامل التي تمكّن الشعب من الاندماج ضمن قوة مضادة، و*تنظيم* نضال طويل الأمد وضمان ديمومته من أجل قلب هياكل الاضطهاد؟ وما الذي تطلعنا عليه هذه التجربة بشأن أهمية الحركة التي خاضها الشعب الفلسطيني ومكامن القوة الفريدة التي تتسم بها بالمقارنة مع أشكال أخرى من النضال؟

[2] يسعى النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني إلى تسكين الشعب الفلسطيني الأصلاني وبسط السيطرة عليه لكي يتمكن من أن يحل محله في نهاية المطاف، أو تقييده في غيتوهات منعزلة بصورة دائمة في سياق مسعاه لاستعمار أرضه. ومن بين الطرق التي ينتهجها هذا النظام في سبيل تحقيق هذا الهدف تفتيت أواصر الشعب الفلسطيني وبذل المحاولات التي ترمي إلى تقسيمه. وفي هذا السياق، أسهمت عملية أوسلو في مأسسة هذا التقسيم الكولونيالي عن طريق حصر "فلسطين" و"الشعب الفلسطيني" في السكان والأرض التي ما تزال إسرائيل تحتلها منذ العام 1967، واستبعاد المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين المحتلة منذ العام 1948 واللاجئين الفلسطينيين، مما أدى إلى تفتيت الشعب الفلسطيني وتفكيكه.

تكتسب هذه الدراسة أهمية قصوى في هذه الآونة لأن الأشكال المتداخلة والمتشابكة من الهيمنة الكولونيالية والرأسمالية، التي قاومها الفلسطينيون إبان الانتفاضة الأولى، باتت تندرج ضمن نظام متداخل من القمع والاضطهاد، بحيث تتوسطه السلطة الفلسطينية التي تساير هذا النظام وتذعن له. ومما يزيد من وتيرة واستفحال الإستراتيجيات الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية التي تستهدف تفتيت أواصر السكان الأصلانيين الفلسطينيين غير المرغوبين وعزلهم في غيتوهات وبانتوستانات منعزلة عن بعضها البعض، في ذات الوقت الذي تدمر فيه قدراتهم الإنتاجية الاقتصادية، أن هذه الإستراتيجيات يجري تعزيزها وترسيخها من خلال الرأسمالية النيوليبرالية التي تزيد من ثراء الأقلية الرأسمالية الخاصة، وذلك في نفس الوقت الذي تُلحق فيه البؤس بالأغلبية وتحرمهم من الأمن والأمان. وقد واجه الفلسطينيون، في العقد السابع من القرن الماضي أيضًا، مساعٍ كولونيالية مشابهة ترمي إلى تفتيت أواصر مجتمعهم والحط من قدرة السيطرة عليه، وإخضاع اقتصادهم على نحو يخدم المصالح الرأسمالية والكولونيالية الإسرائيلية. وتجسّد رد الحركة الوطنية والأحزاب السياسية على تلك المحاولات في ذلك الوقت في تنظيم المجتمع عن طريق اللجان الشعبية، وتحقيق الاعتماد على الذات وخلق أشكال القوة خارج الهيكليات الكولونيالية من أجل خوض النضال ضد النظام الكولونيالي. وقد نظر العمل على تنظيم القاعدة الشعبية، الذي باشره الشيوعيون وقادوه، إلى الشعب باعتباره مركز القوة. وبحسب ما جاء على لسان إيلين كتّاب، كان يُنظر إلى الشعب على أنه بمثابة *الوسيلة* التي تكفل ممارسة القوة، كما كان يُنظر إليه على أنه يشكل *غاية النضال والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها* (Kuttab, 1989: 137). وبناءً على ما تراه كتاب، فبوسع المرء أن يقترح بأن هذا النضال الشعبي كان يدور كذلك حول إعادة إصباغ الصفة الإنسانية على الأفراد الذين خضعوا للاضطهاد بحسب المعنى الذي يسوقه باولو فريري (Paolo Freire) بشأن خلق "إنسان" جديد خارج إطار ما يُعرف على أنه ممكن من قبل الكولونيالي الإمبريالي ونظرة الرأسمالية إلى العالم وأنظمة الهيمنة. وفضلًا عن ذلك، ارتكز تنظيم القاعدة الشعبية في أصوله على أسلوب العمل المباشر الذي أضفى صفة إقليمية على البديل الذي رآه باعتباره جزءًا من نضاله ضد النظام الكولونيالي. وبعبارة أخرى، خلقت هذه القاعدة الشعبية بدائلها الخاصة للنظام الكولونيالي، حيث أنشأت علاقات اجتماعية أفقية جديدة تحررها من هذه الهيمنة وأوجدت الوسائل التي تكفل لها تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكانت هذه العلاقات والوسائل، في الوقت ذاته، جزءًا من البنية التحتية التي وظفتها هذه القاعدة الشعبية في مقاومة الكولونيالية.

تعود هذه الورقة إلى تلك الحقبة بهدف بيان الدروس والعبر التي يمكن لها أن تساعدنا في إعادة تفعيل النضال الذي يخوضه أبناء الشعب الفلسطيني في سبيل التحرر في هذه الأيام. وإذ تنطلق هذه الدراسة من الإقرار بالهزيمة التي مُني بها مشروع التحرر الوطني الفلسطيني والوعي بالتوقيع على اتفاقيات أوسلو وبالدور الذي يؤديه التوجه النيوليبرالي في تقويض هذا النضال وزعزعته، فهي تطرح التساؤلات التالية: ما هي الظروف والمحددات التي يسّرت للشعب الفلسطيني إطلاق حركته التحررية؟ وما هي القوة التي حظي بها الشعب، وكيف تم الاستثمار فيها وتحويلها إلى حركة جماهيرية للتحرير؟ وكيف كان يتم تنظيم الحركة الشعبية الفلسطينية في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والمحافظة على ديمومتها؟ وأخيرًا، ما هي مفاهيم المقاومة ونظرياتها وفلسفاتها الرئيسية التي استندت إليها هذه القاعدة وتشبثت بها؟ وكيف يمكن لهذه النظريات وهذه التجربة بمجملها أن تساعدنا في هذه الأيام؟

1. إعادة الهيكلة النيوليبرالية للكيان السياسي والاعتداء على النضالات الجماعية – مراجعة تاريخية

قبل التطرق إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تستوجب الضرورة أن نستهل هذا الفصل بنبذة نستعرض فيها مراجعة تاريخية مقتضبة من أجل تحديد القوى التي تعمل على تقويض الحركات الجماعية التي تنشط في هذه المرحلة، وذلك من أجل مساندة الجهود التي تُبذل في مقاومة هذه الظروف واستشراف ما وراءها. وسوف نستهل هذا الفصل باستطلاع سريع للتحولات التي رافقت نشوء الرأسمالية النيوليبرالية العالمية، مع التركيز على وجه التحديد على ما قامت به النيوليبرالية من إعادة هيكلة الكيان السياسي والمساعي التي بذلتها للحيلولة دون تسييس السياسة، ناهيك عن تقسيم المجتمعات وتفتيت أواصرها وتركها عاجزة عن ممارسة القوة الجماعية والمقاومة. فقد أسهمت هذه التحولات في إحداث تغيير راديكالي في السياق الذي خاض فيه الفلسطينيون حركة تحررهم، كما عملت على إعادة تشكيل أساليب التنظيم وآفاق التغيير والمفاهيم التي انتشرت حول الاضطهاد، والتي جرى التعبير عن حركة النضال الفلسطينية في سياقها ومن خلالها. وبناءً على ذلك، فسوف نبدأ أولاً بتعميق الشرخ الذي أحدثته حركات النضال الثورية العربية، ثم نستعرض مناقشة نقدية للأطر النيوليبرالية وأشكال الهيمنة التي تعتمدها في تقويض حركات النضال الجماعية في الوقت الحاضر، وذلك لكي نتمكن من تحديد الطرق التي تكفل لنا تخطيها ودراسة الحركة الشعبية التي خاضها الفلسطينيون في مواجهة الكولونيالية خلال الانتفاضة الأولى.

يعود تاريخ صعود الرأسمالية النيوليبرالية العالمية إلى حقبة السبعينيات من القرن الماضي، وقد نشأت هذه الرأسمالية النيوليبرالية مع السياسات الاقتصادية التي طرحتها القوى اليمينية الحاكمة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وساندتها الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود القومية، والتي استجابت للأزمة التي شهدتها الرأسمالية العالمية عن طريق طرح التحول إلى الاقتصاد الليبرالي النيوكلاسيكي ومبادئ السوق الحر التي يعتمدها. وقد استُهلت المرحلة الأولى من الدفع باتجاه الرأسمالية العالمية التي افتقرت إلى التنظيم خلال العقد السابع من القرن الماضي، حيث بُذلت المساعي التي استهدفت القضاء على الدور الذي تؤديه الدولة في التغيير وعلى قدرتها على تنظيم شؤونها، إلى جانب خصخصة الصناعات والموارد العامة التي تملكها الدولة و"إلغاء الأنظمة" التي تحكم مجالات العمل والسوق، وهو ما سمح للسوق بالعمل دون الاحتكام إلى ضوابط اجتماعية أو خضوعه للمساءلة والمحاسبة في ضوء الأهداف الاجتماعية (MacEwan, 2005). وفي عقد التسعينيات، "امتد المشروع النيوليبرالي إلى الحيز الاجتماعي"، بحيث بات يستهدف "(القوى الاجتماعية) العصية... التي كان ينبغي إخضاعها للسيطرة" وترويج الأدوار الجديدة التي تتولاها الدولة في تنظيم شؤونها، وذلك على الوجه المطلوب للارتقاء برأسمالية السوق (Munck, 2005: 63).

ويستعرض كارل بولانيي (Karl Polanyi) أفضل تفسير للمنطق الذي يقف وراء توسع النيوليبرالية، حيث يرى بأن النظام النيوليبرالي عبارة عن عملية تنطوي على إخراج الاقتصاد من دائرة العلاقات الاجتماعية و*تضمين العلاقات الاجتماعية في السوق* من أجل إنتاج "مجتمع السوق"، الذي تستطيع الرأسمالية غير المنظمة أن تمارس وظائفها من خلاله (المصدر السابق، 2005، ص. 61). وبعبارة أخرى، يستطيع المرء أن يصف النيوليبرالية، بناءً على ذلك، باعتبارها محاولة ترمي إلى إعادة تشكيل المجتمع والسياسة والحكومة في صورة السوق، بحيث تفضي إلى استعمار

هذه المجالات بالمنطق والعلاقات والحوافز التي يحركها تحقيق الأرباح، في نهاية المطاف، والتي تجسد السوق وتؤمّن له الهيمنة على المجتمع والحياة السياسية.[3]

وقد أسهم انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في العقد التاسع من القرن الماضي، والمساعي التي بذلها الغرب للإعلان عن الانتصار العالمي الذي حققته النيوليبرالية ورأسمالية السوق الحر والفشل الذي واكب البدائل الشيوعية والاشتراكية، والتي جسدها فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في أطروحته المعنونة "نهاية التاريخ" (" end of history") (1992)، في تسريع وتيرة العمليات المذكورة أعلاه. فباتت النيوليبرالية، التي ساندتها قوة المؤسسات المالية الدولية ومواردها، تشكل الأيديولوجية الحاكمة التي شرعت في الهيمنة على خيالنا بصورة تدريجية وجعلت من الصعوبة علينا أن نتخيل بديلًا عن الرأسمالية. ويتعزز انتشار النيوليبرالية من خلال الطريقة التي تتبناها في إضفاء الصفة الإقليمية عليها، ولا سيما في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، عن طريق الأجهزة التابعة للمؤسسات المالية الدولية، وعن طريق الأشكال المعرفية التي يراها فوكو (Foucault) للقوة، والتي تتدخل في إعادة تشكيل الذات وإنتاج ذوات جديدة (Barry et al, 1996)، ناهيك عن الجهود المبذولة لإعادة تعريف "طبيعة العلاقات القائمة بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع" (Munck, 2005: 64).

وفيما يتصل بالآثار التي تخلّفها النيوليبرالية على الحركات السياسية وحركات النضال في العالم الثالث، ولا سيما حركة التحرر الفلسطينية التي ثارت في وجه النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، فنحن نرى بأن النيوليبرالية لم تسهم في تقويض فكرة الكيانات الجماعية ووجودها المنظم فحسب، بل إن القالب الذي توظفه يعمل على استعمار وغصب الحيز الذي تعمل تلك الحركات في إطاره. وسوف نتناول، فيما يلي من هذا الفصل، هذه الادعاءات بالمزيد من التفصيل، ونناقش الطريقة التي اتبعتها النيوليبرالية في إعادة تنظيم المجتمعات على نحو لا يسعى إلى إزالة الصفة السياسية عن السياسة فحسب، بل يحاول كذلك استبدال النظرة السياسية التقدمية العالمية، التي تسمّي هياكل الاضطهاد وتقابلها برؤية جزئية ومشتتة للمجتمع.

ويلاحظ المرء هذه العمليات قائمةً فيما يسميه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) باليوطوبيا النيوليبرالية "للسوق الخالص والمثالي" (96 :1998). وتخفي هذه اليوطوبيا النيوليبرالية وراءها استغلال السوق، والبؤس الحقيقي، والفقر واليأس الذي يضرب أبناء الطبقة العاملة وغيرهم ممن تخضع رقابهم للرأسمالية غير المنظمة. وتستند استبدادية السوق النيو–ليبرالي إلى حملتين هجوميتين ترتبطان ببعضهما البعض وتشرّعانها، أولهما الحملة النيوليبرالية التي تستهدف نزع الصفة الشرعية عن الدولة باعتبارها "الموضع الرئيسي الذي يعبّر عن التطلعات الوطنية" والموقع الذي يحتضن مقاومة التبعية الإمبريالية والرأسمالية العابرة للحدود القومية (Beckman, 1993: 21–23). وتنطوي

[3] يظهر إقحام علاقات السوق في الحياة الاجتماعية جليًّا في أشكال متقدمة من المجتمع الاستهلاكي (Bauman, 2007) وفي خصخصة السلع العامة، كالمياه والخدمات. ففي هذا المقام، يعمل منطق السوق، الذي يقوم على أساس التبادل الاقتصادي المحض وقرارات السوق "التي يحركها تحقيق الأرباح" (MacEwan, 2005: 172)، على تقويض مفاهيم السلع العامة والحقوق الاجتماعية والمبادئ، وحتى نسيج العلاقات الاجتماعية، بحيث يحل محلها في نهاية المطاف.

الحملة الثانية على المساعي التي ترمي إلى اختزال مفهوم الحرية وحصره في النظرة النيوليبرالية الضيقة للفرد الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية. وبالتالي، تتعزز النزعة الفردية على حساب "أفكار التحرر الوطني التي تراها الاشتراكية والمصلحة العامة" (Prashad, 2012: 47)، كما تحل النزعة الاستهلاكية محل مفهوم المواطن والحقوق المرتبطة به على نحو تدريجي (Munck, 2005: 65-66).

وإذا كانت الاقتصادات النيوكلاسيكية لا تعترف إلا بالأفراد، فإن اليوطوبيا النيوليبرالية التي يتسم بها السوق المثالي الذي يتميز بتنظيمه الذاتي تمر عبر ما يسميه بورديو (Bourdieu) "برنامجًا ينطوي على التدمير المنهجي للكيانات الجماعية" (Bourdieu, 1998: 96). ويوجه بورديو أنظارنا إلى مجموعة من التدابير، بما فيها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وقمع النقابات الذي يستهدف "إثارة الشكوك حول كافة الهيكليات الجماعية التي تملك القدرة على تعطيل منطق السوق الخالص،" والدولة، والنقابات والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية، وحتى الأسرة (المصدر السابق، ص. 96). وإذا كانت النيوليبرالية تروج للنزعة الفردية الليبرالية ورأسمالية السوق الحر باعتبارهما "المسار الصحيح الوحيد"، فهي تقوم بذلك من خلال استبعاد الآفاق والاحتمالات الأخرى وصدّها وعرقلتها (Munck, 2005: 64). وبما أن الخصخصة وإلغاء الأنظمة أسهما في تركيز السلطة في أيدي شركات القطاع الخاص وإخفاء أفعالها عن أعين الرقابة الاجتماعية والمساءلة الديموقراطية (MacEwan, 2005)، فإن الهجوم النيوليبرالي على الكيانات الجماعية يبرِز نقاط الضعف التي تعتري الحركات الشعبية وحركات النضال وتشتتها في مواجهة هذه القوى، وفي وجه أشكال الرأسمالية الجشعة.

لقد تسببت هذه التحولات في وهن النضال الذي تخوضه الشعوب في سبيل التحرر وفي ضعف الحركات التي وقفت في وجه الهيمنة الإمبريالية والرأسمالية في الشطر الجنوبي من المعمورة على عدد من المستويات. فقد أنشأت التحولات المذكورة هيمنة قوية تعمل على تقويض قدرتنا على رؤية أنفسنا ككيانات جماعية وركزت في هجومها على هذا الإطار التنظيمي. وما تنفك تقاليد السوق النيوليبرالي تعمل على نزع الصفة الشرعية عن الهيكليات الجماعية (النقابات والأحزاب) وتهميشها في جنوب العالم، ولا سيما في السياق الكولونيالي الاستيطاني في فلسطين، حيث تسهم المؤسسات المالية العالمية في تفكيك هذه الحركات. وفي الوقت عينه، يجري العمل على ترويج أشكال من الاستهلاك والنزعة الاستهلاكية التي يتم إعدادها بهدف غزو المجتمعات المستهدفة واجتياحها. وتشجع هذه الأشكال الفرد على السعي إلى تلبية احتياجاته من خلال حلقة لا نهاية لها من الاستهلاك والتخلص من السلع، مما يفضي بهذه الأشكال إلى أن تحل محل الأهداف الجماعية وحركة النضال التي تخوضها الشعوب في سبيل التحرر.

وقد قوضت الانتفاضات العربية هذه القوى على نحو جذري وقوي، كما وجهت ضربة قاصمة إلى المخيال النيوليبرالي. فقد استعادت هذه الانتفاضات فئة "الشعب"، وبالتالي الكيان الجماعي، باعتباره موقع القوة والمقاومة. ومع ذلك، فإن الهجوم النيوليبرالي على الكيانات الجماعية لم يقتصر على مستوى الأفكار والمخيال، بل إنه يعمل إلى جانب إطارين معرفيين تسببا في تغيير القواعد التي تستند الحركات إليها في تنظيمها. ويشتمل هذان الإطاران على الإحجام عن تسييس السياسة من جهة، وعلى المحاولات التي تبذل في سبيل استبدال الآراء السياسية التقدمية بنظرة المجتمع المجزأة والمفككة، من جهة أخرى. ومن شأن بسط النقاش في هذين الجانبين إلقاء الضوء على هذه المحددات.

الامتناع عن تسييس السياسة واستبدال الرؤى السياسية الراديكالية

يعيد المشروع النيوليبرالي، في أساسه، صياغة العلاقات القائمة داخل المجتمع بطريقة اتسمت "بنزع الصفة السياسية عن السياسة" (Munck, 2005: 64). ومن أوضح هذه الطرق ما انتهجه هذا المشروع في فرض شبكة تصنيفية جديدة تقسم المجتمع وتختزله في حيزيّ "الدولة" و"المجتمع المدني" (Traboulsi, 2011)، مما يحصر المجتمع في "مؤسسات مدنية"، ويمحو بالتالي الطبقات والقوى السياسية والحركات. وفي هذا السياق، تفترض أمل خريشه، الناشطة السابقة في حزب الشعب الفلسطيني، بأن مصطلح "المجتمع المدني" وجد طريقه إلى الحركة الوطنية الفلسطينية في مطلع العقد التاسع من القرن الماضي في الوقت الذي جرى فيه التوقيع على اتفاقيات أوسلو. وتقترح خريشه بأن هذا النوع من الخطاب وصل إلينا باعتباره جزءًا من توجه عالمي أوسع، تتعرض فيه الحركات السياسية للتهميش ويتم تحويلها إلى مؤسسات في المجتمع المدني. وفي هذا المقام، فقد تم الترويج للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية على حساب الأحزاب والحركات السياسية، بحيث استبدلتها وحلت محلها.[4] وتُلقي فدوى اللبدي، الناشطة السابقة في الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، الضوء على الطريقة التي حصل فيها ذلك، حيث تقول بأن المنح والتمويل الذي قدمته الدول المانحة أسهم في تفكيك العلاقة التي كانت تجمع اللجان النسوية الفلسطينية مع عموم أفراد الشعب. فبدلاً من العمل الجماعي مع النساء، باتت الروابط التي تجمع هذه اللجان بالقاعدة الشعبية تحمل سمة فردية، بحيث صارت تنظَّم من خلال الموظفين الذين يتلقون رواتبهم لقاء عملهم لديها، وذلك على خلاف المتطوعين والنشطاء والقادة العسكريين: لقد حلت العلاقات التي تتسم بنزعة فردية مع القاعدة الشعبية محل النزعة الجماعية والمشاركة المباشرة في حركتيّ النضال السياسي النسوية والقومية.[5]

وتسترعي الملاحظات التي أبدتها هذه القيادات النسوية انتباهنا إلى عملية ارتقى فيها "المجتمع المدني" إلى حيز الفعل ليس على حساب السياسة والنضال السياسي فحسب، وإنما في الحالات التي جرت فيها تطويع واستعمار مفهوم العمل السياسي، بالإضافة إلى مفاهيم ديموقراطية ومفاهيم سبق أن كانت راديكالية، من قبيل "التمكين". كما طرأ التحول على مفهوم الفعل بحد ذاته، بحيث أُضفيت "النزعة الفردية عليه ونزعت الصفة السياسية عنه" (Cleaver, 2001: 37). وبذلك، فعوضاً عن تحول المجتمع المدني إلى حيز للصراع ضد القوة والهيمنة كما هو الحال في التنظير الذي وضعه أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) لهذا المصطلح، استحوذ "المجتمع المدني" على الحيز السياسي ومأسس الامتناع عن تسييس السياسة التي أعادت تعريف مخيالنا، وقوض إمكانية حركة النضال الذي يخوضه الشعب. ومن خلال ما أقدمت عليه منظمات المجتمع المدني من ممارسة للهيمنة في الواقع العملي، فقد أُزيحت الصراعات الطبقية والنسوية من الحيز السياسي واستُبدلت بحيز بيروقراطي يتولى إعادة تقديمها من خلال

---

[4] كما تقول خريشه بأن الضعف الذي اعترى الأحزاب السياسية الفلسطينية في اليسار وغياب الهيكليات الديموقراطية المتينة داخل هذه الأحزاب قد أسهما في الإسراع بسقوطها وأفضيا إلى سلسلة من التحولات التي أصبح فيها زعماء الأحزاب والنشطاء، الذين كانوا ينضوون تحت رايتها، إلى رؤساء للمنظمات غير الحكومية. مقابلة مع أمل خريشه، الناشطة السابقة في حزب الشعب الفلسطيني ومديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، 5 نيسان/أبريل 2012.

[5] مقابلة مع د. فدوى اللبدي، الناشطة السابقة في الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وأستاذة دراسات المرأة والتنمية في جامعة القدس، 16 نيسان/أبريل 2012.

اصطلاحات من قبيل "الفقر" والتعامل معها من خلال إيجاد "السياسة الصحيحة". وفي الواقع، يعزل هذا الأمر القضايا السياسية عن السلطة وتوزيع الموارد وهياكل الهيمنة. وقد زاد الإحجام عن تسييس السياسة من صعوبة تصوُّر العمل الدؤوب الذي شمله التنظيم السياسي الشعبي اليومي والفعل الجماهيري الجماعي، وهو ما يصفه منير فاشه على أنه:

> الوقت والعمل المضني والانضباط الذاتي والتنظيم ومشاعر التضامن التي (يجري إنشاؤها) تُعتبر ضرورية لتحول الذات والمجتمع، وتحول الوعي بالهيكلية (Fasheh, 1989: 558).

لقد جرى استعمار الفهم الذي نحمله للسياسة والصراعات وتنظيم القاعدة الشعبية من خلال ما قام به المشروع النيوليبرالي من إعادة تعريف العلاقات داخل المجتمع، حيث تم تقنين مفاهيم من قبيل "رأس المال الاجتماعي" الذي كان يشير فيما مضى إلى تنظيم القاعدة الشعبية في المجتمع، "في اصطلاحات اقتصادية نيوليبرالية" (Munck, 2005: 66)، كما جرى العمل على تعبئة هذه المفاهيم لخدمة السوق وشرعنته. ويعكس هذا الأمر الطريق الخفي الذي يسلكه المشروع النيوليبرالي في سعيه نحو ترويج تطوير السوق أو الأدوار "الصديقة للسوق" التي يضطلع بها المجتمع المدني (Mohan and Stokke, 2000: 251).

وقد ترافق الإحجام عن تسييس السياسة مع إطار معرفي آخر يحاول استبدال النظرة السياسية التقدمية والشمولية إلى العالم بالرؤية المجتزأة والمشتتة للمجتمع. وفي هذا السياق، يفترض فواز طرابلسي بأن هذه الرؤية المجتزأة ازدهرت من خلال خطاب وسلوك المنظمات غير الحكومية، "التي تعمل على فصل قطاعات المجتمع وقضاياه عن بعضها البعض – وهذه رواية شبيهة بروايات 'ما بعد الحداثة' القاصرة." (Traboulsi, 2011: 16). وقد عملت هذه الرؤية المجتزأة على تفتيت عرى المجتمعات، وتفكيك الطبقات والنوع الاجتماعي وحركات النضال الوطنية وعزلها عن بعضها البعض. وفي الوقت ذاته، فقد تم استبدال السياسة التحررية الراديكالية التي تسعى إلى تحويل هياكل الاضطهاد بطريقة عمل (modus operandi) المنظمات غير الحكومية – وهو أسلوب يدمج الأطراف المعنية ضمن أنظمة القوة السائدة. وغالبًا ما يتمثل الدور الذي يناط بالمجتمع المدني في ممارسة الرقابة على الدولة أو، ما هو أسوأ من ذلك، على السوق الشرعي، بحيث يحل بذلك محل الدافع الراديكالي الذي يرمي إلى القضاء على هياكل الاضطهاد. وفي هذا المقام، يمكن وصف طريقة العمل هذه باعتبارها الطريقة التي تعمل بموجبها مؤسسات المجتمع المدني غير المسيسة داخل "قطاعات" منعزلة عن بعضها وبما يتماشى مع "الإداراتيه الجديدة" ("new managerialism")[6] (Desai and Imrie, 1998، وقد ورَد هذا الاقتباس في: Mohan and Stokke, 2000: 250). وتعمل هذه المنظمات على صياغة سياسات الدولة وقوانينها، أو تعزز إدماج الجماعات المهمشة في الهيكليات السائدة ودوائر صناعة القرار، بحيث تدمج الجماعات الثانوية ضمن النظام الاقتصادي والسياسي المهيمن.

---

[6] كما يعني هذا المصطلح "النهج الإداري" وفقًا لمصنف مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة. انظر: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan029287.pdf (ملاحظة المترجم).

وتتمثل نتيجة هذا الأمر في نظرة مهيمنة وممارسة مجتزأة تنظر إلى "النساء"، و"التنمية المستدامة"، و"الفقر" و"حقوق الإنسان" على أنها قطاعات معزولة عن بعضها البعض. وبذلك، فلا يُنظر إلى هذه القطاعات ولا تُفهم على أنها تشكّل كلاً متكاملًا، يقع ضمن هياكل القوة ونظام الهيمنة (Traboulsi, 2011). ولذلك، تعمل هذه الرؤية المجتزأة على فصل هذه القضايا عن الهيكليات الكلية وعلاقات القوة على المستويين الوطني والدولي. وهذه الهيكليات والعلاقات هي التي تقرر، وهي المسؤولة عن، الحرمان والخضوع على أساس الطبقة والنوع الاجتماعي والقومية (Mohan and Stokke, 2000).

وفي السياق الكولونيالي الاستيطاني الذي تعيشه فلسطين، خلّفت هذه الرؤية المجتزأة للمجتمع آثارًا وخيمة تعزل الظروف الاجتماعية والاقتصادية عن المستوى الوطني وعن النظام الكولونيالي الاستيطاني المهيمن الذي يقوم على القمع والاضطهاد. وقد ركزت الجهات المانحة التي تقدم التمويل لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين على القضايا الاجتماعية الداخلية المتصلة بـ"إقامة الدولة"، كما تم إقصاء هذه المؤسسات عن مسيرة النضال الوطني بصورة تامة. وفضلًا عن ذلك، فقد أسهم هذا الأمر في قطع الروابط والعلاقات التي تجمع ما بين النضال من أجل المساواة الاجتماعية والاقتصادية والنضال التحرري الوطني، وأسهم كذلك في فصل الحركات، كالحركة النسوية، عن الحركة الوطنية (Hammami and Kuttab, 1999).

وبناءً على ما تقدم، تسبب المشروع النيوليبرالي في تقويض الحركات السياسية وحركات النضال التي خاضتها الشعوب في سبيل التحرر من الهيمنة الكولونيالية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. ولم تقوض النيوليبرالية الكيانات الجماعية التي تملك القدرة على مقاومة السوق فحسب، بل عملت أيضًا في اتجاه عدم تسييس السياسة واستبدال النظرة العالمية المعارضة والراديكالية التي تسعى إلى تغيير أنظمة الهيمنة.

2. إعادة بناء قوة الشعب: تنظيم القاعدة الشعبية الفلسطينية في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي – الوعي التحرري المعارض

"لا يُعَدّ الفعل ناجحًا إلا بقدر نجاعة المخيال الراديكالي الذي سبقه" (Rira, 2011).

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من العمل على تنظيم القاعدة الشعبية الفلسطينية خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي والاستفادة منها في إعادة بناء الحركات التي يشكّلها الشعب الفلسطيني في سبيل التحرر؟ بحسب ما يوحيه الاقتباس الوارد أعلاه، فإن النضال لا يكون ناجعًا إلا بقدر الوعي الذي يسبقه. ومن بين الدروس الأولى التي يمكننا تعلّمها من النضال الذي خاضه أبناء الشعب الفلسطيني أن أحد الشروط الضمنية التي تقوم عليها الحركة الجماعية ضد القمع والاضطهاد يكمن في التماسك والرؤية التي تطرحها النظرة السياسية المعارضة إلى العالم، أو ما يمكن وصفه على أنه وعي تحرري يفهم طريقة عمل أنظمة الهيمنة. ولا يسعى الوعي التحرري، بحسب تعريفه، إلى تحويل هيكليات الهيمنة فحسب، بل يسعى كذلك إلى استبدال هذه الهيكليات بعلاقات وهويات وطرق بديلة لتنظيم المجتمع كذلك.[7]

وبعد ما قامت به النيوليبرالية من إعادة هيكلة الحياة السياسية واستعمار الكيان السياسي، ينبغي العمل على استرداد هذا الوعي النقدي الشمولي. فنحن، في الوقت الراهن، بحاجة إلى التعلم من النظرة التحررية الراديكالية العالمية التي تعبّر عنها حركات النضال التحررية التي يزخر بها العالم الثالث، وذلك من أجل استعادة فهم نقدي متكامل لأنظمة القمع والاضطهاد ولكي نتمكن من النظر إلى ما وراء بدائل أنظمة الهيمنة وتحديد هذه البدائل. وفي سياق التعلم من النضال الذي خاضه أبناء الشعب الفلسطيني، فمن الواضح أن هذا الوعي السياسي المعارض يستند في أسسه إلى عملية ينفصل فيها الشعب الخاضع للاستعمار عن النظرة الكولونيالية إلى العالم وما تقرره من التقسيم الثنائي لهذا العالم، بحيث يستعيد القوة التي تكمن في الشعب الخاضع للاستعمار ويحدد أساليب القوة الخلاقة الممكنة التي يمكن تجسيدها من خلال هذا الشعب. ومع ذلك، فمما لا شك فيه أن الوعي التحرري ليس كافيًا بحد ذاته، لأنه يتطلب إعداد هيكلية وإطار يستطيع هذا الوعي النقدي أن ينتشر وأن يُترجم من خلاله إلى ممارسة يومية للمقاومة وأشكال النضال، مما يسهم في توحيد الحركة الجماهيرية التي يخوضها الشعب.

وفي العقد السابع من القرن الماضي، استعرضت منظمة التحرير الفلسطينية وحركات النضال التحررية التي تناهض الإمبريالية في جميع أنحاء العالم نظرة تحررية سياسية عالمية، يمكن التعبير من خلالها عن مشروع للوعي التحرري المعارض. وكانت الأحزاب السياسية الفلسطينية، ولا سيما الشيوعية منها، هي من حملت لواء هذا الوعي وشرعت في تنظيم الفلسطينيين القابعين تحت نير الحكم الكولونيالي الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أنشأت هذه

[7] يستند مفهوم الوعي التحرري وبعض المفاهيم النظرية وجانب من النقاش الذي تستعرضه هذه الورقة إلى الدراسة القادمة لليندا طبر وآلاء العزة حول المقاومة الشعبية في فلسطين، والتي سينشرها معهد الدراسات الفلسطينية.

الأحزاب إطارًا يمكّن الشعب من خوض غمار النضال الوطني والاقتصادي والاجتماعي. ونعود، فيما يلي من هذا الفصل، إلى حقبة السبعينيات من القرن الماضي، حيث يعنى المبحث التالي بدراسة الطريقة التي اتبعتها الأحزاب، ولا سيما الأحزاب اليسارية، في خلق الظروف المواتية لتشكيل الحركة الشعبية الجماهيرية، من أجل استخلاص الدروس من هذه التجربة.

وتحتل هذه الدراسة أهمية قصوى بالنظر إلى الآثار التي خلّفتها اتفاقيات أوسلو على الحركة الوطنية الفلسطينية. لقد أومأ التوقيع على هذه الاتفاقيات في العام 1993 إلى، جلب الهزيمة التي لحقت بالمشروع التحرري والوعي الراديكالي المعارض الذي حدد معالم حركة النضال الفلسطيني على مدى عقود خلت. فقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال التوقيع على تلك الاتفاقيات، على إضفاء الصفة الشرعية على المشاريع الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، حتى في الوقت الذي واصلت فيه إسرائيل قمع السكان الأصلانيين الفلسطينيين (Massad, 1994). وتحولت الدولة الإسرائيلية إلى "شريك في المفاوضات" عوضًا عن كونها دولة كولونيالية استيطانية وعنصرية أُنشئت بعد تشريد أبناء الشعب الفلسطيني وسلب ممتلكاته في العام 1948. كما جرى استبعاد التحقيق الذي باشرته حركة النضال التحرري الفلسطيني في النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، ورفضِه الوجود الشرعي للسكان الفلسطينيين الأصلانيين في وطنهم بجموع ربوعه وحقوقهم فيه. وعلاوةً على ذلك، فقد تم اقتطاع الرؤى التقدمية التي حملها الفلسطينيون حول التحرير، من قبيل إقامة دولة ديموقراطية علمانية في عموم فلسطين، من المشروع الوطني الرسمي.

كانت اتفاقيات أوسلو حصيلة ظهور الجناح "الواقعي–البراغماتي" في منظمة التحرير الفلسطينية (Massad, 1997). وفي هذا السياق، يفسر جوزيف مسعد النهج الواقعي الذي توخته القيادة الفلسطينية ليس باعتباره "اعتدالاً" فحسب، بل باعتباره رغبة في التكيف مع "الواقع" الذي يعيشه الفلسطينيون (Massad, 1997: 24). ويكمن التبشير بالحصول على اعتراف غربي خارجي وراء هذه الواقعية والرغبة الجديدة التي أبدتها القيادة الفلسطينية للإذعان للوقائع الكولونيالية والشروط الكولونيالية التي فرضتها اتفاقيات أوسلو. وهذا يشير إلى الوعي المهزوم الذي توطّن وتأصل في النظرة الكولونيالية العالمية، كما يسعى إلى إدماج نفسه في مشروع الدول الغربية، بحيث يتخلى عن النضال ضد النظام الكولونيالي في سبيل تحرير فلسطين. ولذلك، فقدَ هذا الوعي القدرة على رؤية العوامل والقوة المتاحة أمامه لمناهضة هذا النظام الكولونيالي، والتي يستطيع الشعب الواقع تحت حكم هذا النظام تجسيدها على أرض الواقع.

2.1 الحركة الشعبية الفلسطينية وشروط تحققها

وبالعودة إلى حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، نستهل هذا المبحث بمراجعة الدور الذي اضطلعت به الأحزاب السياسية في إنشاء القاعدة اللازمة لانطلاق الحركة الشعبية الفلسطينية. ففي هذا السياق، اضطلعت الأحزاب اليسارية بثلاثة أدوار هامة: حيث حملت الوعي السياسي الذي كان ينطوي على رؤية للطريقة التي تكفل لها

تحويل هيكليات القمع والاضطهاد، كما استثمرت جهدها في بناء قوة الشعب، وأنشأت هيكلية لامركزية ومرنة بغية ترجمة المقاومة إلى ممارسة يومية وتحويلها إلى حركة. وسوف نحدد وجهات لا تخفى أهميتها بالنسبة إلى الوقت الحاضر والدروس التي يمكننا استخلاصها من التنظيم السياسي وإعادة بناء حركة التحرر الشعبية من خلال مراجعة كل دور من هذه الأدوار.

يلخص أحد نشطاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مخيم الدهيشة، وهو يستذكر حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، طبيعة الحركة الشعبية الفلسطينية التي سادت إبان الانتفاضة الأولى على النحو التالي:

> لقد ناضلنا من أجل خلق الظروف المواتية لحياة شريفة ووجود إنساني في ظل ظروف غير إنسانية. وقد قمنا بذلك من خلال العمل المباشر والعلاقات والروابط الجماعية التي أسستها الحركة.[8]

وتعود عملية تنظيم القاعدة الشعبية، التي أفضت إلى اندلاع الانتفاضة الأولى، في جذورها إلى العام 1972، حيث استُهلت بتشكيل حركة العمل التطوعي التي أنشأها الشيوعيون. وقد انطلقت هذه الحركة، التي استندت في أصولها إلى مبادئ التضامن الجماعي والعمل التطوعي والعمل السياسي المباشر، لتقديم بديل شعبي للخدمات والمؤسسات (من قِبل البلديات) التي كانت مرتبطة بالنظام الكولونيالي. وفي هذا الإطار، شكّل الشيوعيون لجان العمل التطوعي، التي تولى قيادتها نشطاء ينحدرون من الطبقة الوسطى في المراكز الحضرية. وباشرت هذه اللجان على أداء "الأعمال المجتمعية ومعظم الأعمال اليدوية" في المناطق المهمشة وفي المخيمات (Taraki, 1989: 59). وأضحى العمل التطوعي يشكل طريقة للتدخل والعمل التضامني مع الفلاحين وغيرهم من الجماعات المهمشة. وقد خلق هذا الأمر شكلًا من أشكال العمل المباشر الذي شكّل البدائل الشعبية التي تكفلت بتلبية احتياجات الشعب وفك ارتباطه عن النظام الكولونيالي. وتراوحت هذه التدخلات الشعبية في نطاقها من العمل مع المزارعين على استرداد أراضيهم والعمل فيها وحمايتها من الإجراءات الكولونيالية التي تستهدفها، إلى تعبيد الطرق وصيانة شبكات الصرف الصحي وتحسين الظروف المعيشية في المناطق النائية المهمشة وفي المخيمات.[9] وقد مثلت التشكيلات اللامركزية والديموقراطية التي أنشأتها حركة العمل التطوعي مصدر إلهام للحركات الشعبية التي قادت الانتفاضة الأولى، وشكلت الأساس الذي ارتكزت عليه (Bargouti, 1990: 108).[10] وقد توسعت التشكيلات الشعبية البديلة بعد اندلاع الانتفاضة وتراوحت بين التعليم الشعبي البديل إلى الاقتصاد البديل ولجان الأحياء واللجان النسوية ومجموعة من الهيكليات الشعبية الأخرى.

---

[8] المجموعة البؤرية التي ضمت نشطاء من بيت لحم، مخيم الدهيشة، 27 نيسان/أبريل 2012.

[9] مقابلة مع محرم البرغوثي، الزعيم السابق للحركة التطوعية والمدير العام لاتحاد الشباب الفلسطيني، 14 شباط/فبراير 2012.

[10] وقد أسهمت جملة من العوامل المتضافرة في تعزيز تنظيم القاعدة الشعبية، بما فيها إنشاء الجبهة الوطنية الفلسطينية في العام 1973، والتي شكّلت الرابط الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية وعملت على تعزيز التعبئة الشعبية وترسيخها. وقد تلا ذلك انتخابات رؤساء البلديات الوطنيين في العام 1976، وهو الأمر الذي طرح التدابير التي كفلت مساندة حركة العمل التطوعي (Taraki, 1989: 58-59).

وقد وصف الباحثون هذه اللحظة في مرحلة النضال الوطني الفلسطيني باعتبارها تحولاً من "النظام البيروقراطي العسكري" الذي اعتمدته منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى إلى التعبئة السياسية الشعبية التي تلبي "الاحتياجات المادية للشرائح الاجتماعية" (Tamari, 1991: 13). ومع ذلك، فما يميز هذه الحركة ويجعلها فريدة باعتبارها مثالاً زاخرًا يُبرِز النضال الذي يخوضه الشعب الأصلاني الطريقة المزدوجة التي اعتمدتها في فك الارتباط عن هياكل الحكم الكولونيالي الإسرائيلي المباشر – الضرائب والخدمات والوظائف في الإدارة المدنية الكولونيالية، وخلافها – وخلق بديل شعبي، بمعنى سلطة بديلة، وُصفت في البيانات (المناشير) التي كانت توزَّع خلال الانتفاضة بأنها "سلطة الشعب" (المصدر السابق).

وهذا يوجه أنظارنا إلى العملية المزدوجة التي انتهجتها المقاومة، والتي عملت على إعاقة وتدمير الأنماط الكولونيالية وهياكل السيطرة من جهة، وخلق البدائل الشعبية التي تمكّن المجتمع من ضمان ديمومة النضال من أجل تحويل الهيكليات التي ترسِّخ القمع والاضطهاد على المستوى الوطني والاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، كانت التدابير الشعبية، من قبيل الدعوة إلى العودة إلى الأرض والحركة التعاونية، تُعنى باستبدال التبعية الاقتصادية والاعتماد على الجهة المستعمرة، كما سنبين ذلك أدناه. كما منحت هذه الإجراءات الفلسطينية الاستقلال، وبالتالي القوة التي تعينهم على مواجهة الحكم الكولونيالي ومقاومة استعمار الأرض بصورة مباشرة. وتزخر البيانات التي كانت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تصدرها، والتي كانت توجه الانتفاضة الشعبية الأولى وتديرها، بالأدلة على هذه الرؤية التحررية التي تناهض النظام الكولونيالي والتطبيق العملي عليها. فمثلًا، يحيّي البيان رقم (16) اللجان الشعبية على بناء "البدائل لنظام الاحتلال المتهالك"، وهو ما قاد الشعب إلى حركة من العصيان المدني وخلق القاعدة لـ"سلطة الشعب" (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 16 (UNLU Communique 16, 1988: 112)).

وقد نجحت هذه العملية المزدوجة التي سعت إلى التخلص من هيكليات القمع والاضطهاد، وحركة "العصيان المدني" العسكري الذي ترافقت معها، في إثبات أنه "لا يمكن حكم الفلسطينيين بالحكم الكولونيالي" (Hammami and Tamari, 2001: 6). وزادت هذه الحركة على ذلك بأن أنشأت إطاراً ينظم بديلاً يحل محل النظام الكولونيالي مع مرور الوقت. وقد عارضت المقاومة الجماهيرية، في المقام الأول، الهيمنة السياسية الكولونيالية التي فرضتها إسرائيل على حياة الفلسطينيين، والجهود التي بذلتها لدمج اقتصادهم وإخضاعه لمصالحها الكولونيالية. وشكلت هذه المقاومة ثورة جماهيرية قامت في وجه إجراءات الهيمنة التي نفذتها إسرائيل، كما سعت إلى إسقاط الحكم الكولونيالي. ومع ذلك، أقامت حركة النضال الشعبي هذه البنية التحتية لبديل يحل محل الاستغلال الرأسمالي والاستعباد الأبوي. ولم تكن البدائل الشعبية والحركة التعاونية والاقتصاد الشعبي تشكّل الأساس للمقاومة فحسب، بل إنها مثلت القاعدة التي استند إليها نظام مختلف ونظمت الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقًا لمبادئ المساواة الاجتماعية والاقتصادية (Abdul Hadi et al, 1992: 171).

ولذلك، يجسد النضال الذي خاضه الشعب الفلسطيني خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي ما يصفه فريري (Freire) على أنه نضال يكتسب بعداً إنسانياً نحو التحرر، حيث عمل المضطهَدون على "إعادة تسمية العالم" على النحو الذي يعرّفه المضطهِد ويتخيله – بمعنى النظرة الكولونيالية والإمبريالية إلى العالم – من أجل "تغييره" (ورد هذا الاقتباس في فاشه Fasheh, 1989: 554). ويعكس هذا النضال مكامن القوة الثورية التي يربطها فانون (Fanon) بحركات التحرر الوطنية والنضال الذي تخوضه في سبيل خلق "مفهوم جديد للإنسان" (Fanon, 1963: 143)، كما يعكس "شكلًا جديدًا من الوعي وأسلوب الحياة" (Pieterse and Parekh, 1995: 3) الذي يتجاوز النظرة الكولونيالية والإمبريالية إلى العالم، وهرميتها العنصرية وأطرها التي ترتكز على النموذج الأوروبي. وعلاوةً على ذلك، يصر فانون على أن المشروع الذي أطلقه العالم الثالث لبناء إنسان جديد يتطلب "إعادة توزيع الثروة" على مستوى العالم والتحرر من الرأسمالية والقوى الإمبريالية التي تسببت في الحرمان المادي والتبعية الاقتصادية للعالم الثالث (Fanon, 1963: 143). وقد أسهمت هذه المفاهيم المتداخلة للتحرر في تعزيز التنظيم الشعبي الفلسطيني وتوجيهه خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي. فقد عملت الأحزاب اليسارية على تنظيم الشعب ضد قوى الاضطهاد والاضطهاد القومي والاستغلال الاقتصادي والهيمنة الأبوية المتشابكة واستثمارها، جنبًا إلى جنب مع فهم حقوقهم المتداخلة.[11] وفضلًا عن ذلك، تفترض إيلين كتاب بأن فهم هياكل الهيمنة هذه والعلاقة القائمة بينها كانت على قدر أكبر من التعقيد في ذلك الوقت مما هي عليه في هذه الأيام. فعلى نقيض الوقت الراهن، كان من الجلي في نظر الحركة الشعبية في تلك المرحلة أن "التحرر الاقتصادي كان ضروريًا لإنجاز التحرر الوطني."[12]

ولكي نتعلم من هذه التجربة الغنية في بناء حركة النضال الشعبي من أجل التحرر، فمن الضروري بالنسبة إلينا أن نفهم أن التنظيم الشعبي الذي شهدته حقبتا السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كان يشكّل عالماً مصغراً للرؤية الأعم للتحرر. وكانت الأحزاب، ولا سيما اليسارية منها، تحمل لواء الوعي المعارض ورؤية تحررية توجه تنظيم القاعدة الشعبية، وذلك بصفتها واسطةً أخذت على عاتقها تنظيم الشعب. إن هذا النقد الشمولي لأنظمة الهيمنة والقدرة على تقديم رؤية بديلة هو ما ينبغي علينا استعادته في هذه الأيام. ومن أجل التعلم من هذه التجربة، فمن الأهمية أن ننظر إلى المحددات التي كونت هذا الوعي التحرري.

2.2 منظمة التحرير الفلسطينية، وحركات التحرر في العالم الثالث والنظرة البديلة إلى العالم

بالمقارنة مع القيود التي يشهدها الوقت الحاضر، حيث تعمل الرأسمالية النيوليبرالية على تقويض قدرتنا على تخيل البدائل وحيث تتسبب عملية أوسلو في هزيمة المشروع التحرري ووعي منظمة التحرير الفلسطينية، كانت فصائل المنظمة تعبر في حقبة السبعينيات عن رؤية تحررية وتقدمية تناهض الكولونيالية والإمبريالية والعنصرية وتركز على الأسباب الجذرية التي تقف وراء الهيمنة. وقد وضع الفصيل السائد في المنظمة، وهو حركة فتح، يده على الأسباب

[11] مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق.

[12] مقابلة مع البروفسور إيلين كتاب، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 21 أيار/مايو 2012.

التي تقف وراء الاضطهاد القومي في الأيديولوجية الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، والعنصرية الكولونيالية التي اتسمت بها ورفضها لوجود السكان الفلسطينيين الأصلانيين ونفي حقوقهم على نحو يحرمهم من صفتهم الإنسانية. وكان برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الذي يقضي بإقامة دولة ديموقراطية علمانية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين، وهو البرنامج الذي طرحته حركة فتح لأول مرة في العام 1968 (Gresh, 1988: 17)، يُعنى باستعراض إطار للتحرر وتفكيك الاستعمار، بحيث يستطيع كلا المستوطن والأصلاني أن يعيشا جنبًا إلى جنب على قدم المساواة، كما اشترط هذا البرنامج تفكيك الاستعمار الذي فرضته الحركة الصهيونية. وقد صرحت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن وضعت يدها على مصدر الهيمنة في الأيديولوجية العنصرية الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، بأن الدولة الديموقراطية العلمانية كانت تستند كذلك إلى اليهود الذين ينبذون الصهيونية والعنصرية الكولونيالية والامتيازات الكولونيالية التي منحتها لهم (Abu Iyad, 1969). وبناءً على التشخيص النقدي للقمع والاضطهاد، فمن الواضح أن الأحزاب السياسية تمكنت من تحديد البديل المطلوب وغرست في الشعب وعيًا تحرريًّا استوعب أسباب الهيمنة واستطاع التطلع إلى إقامة نظام عادل.

ويستطيع المرء، بعد أن يستطلع بعض الحركات الجديدة التي تنشط في هذه الأيام، أن يرى الأسباب التي تقف وراء أهمية هذا الأمر. فالحركات الجديدة الناشئة، من قبيل حركة الشباب، لا تقوم في أصولها على نفس الفهم الشمولي لأنظمة الهيمنة. ففي بعض الأحيان، تعاني هذه الحركات من العجز عن تقديم الحلول أو إتاحة الفرصة المطلوبة للتقدم إلى الأمام أو تقديم رؤية إستراتيجية طويلة الأمد، لأن هذه الأطراف فقدت البصيرة التي تتيح لها فهم هياكل القمع والاضطهاد. كما تفتقر هذه الحركات إلى وعي تحرري ينطوي على رؤية واضحة حول كيفية تحويل هياكل الهيمنة. ومع ذلك، فهذا لا ينفي أن الوعي النقدي جرى خلقه في سياق الممارسة العملية ومسيرة النضال. ففي الواقع، يشهد النضال في سياقه إحدى أقوى الطرق التي يطرأ التحول على الوعي فيها، لأن المرء يواجه أنظمة الهيمنة بصورة مباشرة ويشرع في فهم الطريقة التي تنتهجها هذه الأنظمة في فرض القيود على حياة أفراد الشعب وتحجيمها. وبناءً على ذلك، فنحن نسعى في هذا المبحث إلى استرعاء الانتباه إلى ضرورة التعلم من هذه التجربة التاريخية والتشديد على ضرورة استعادة فهم نقدي لأنظمة القوة والاضطهاد. وفي الوقت ذاته، تحاول الحركات الأخرى، من قبيل الحركة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، أن تستعيد وتعيد بناء الوعي السياسي المعارض الذي لقي الهزيمة على يد عملية أوسلو وأن تسمو على الرؤى السياسية المشوهة. وتعمل هذه الحركة على إعادة غرس فهم نقدي في أذهان أبناء الشعب حول طبيعة الاضطهاد الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي، وتحلله باعتباره نظامًا يتألف من ثلاث مراحل من الاضطهاد، هي الاحتلال العسكري، والفصل العنصري والاستيطان الكولونيالي.[13]

[13] يطلب النداء الموحد الذي أطلقته حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها من الحركات والأفراد في جميع أنحاء العالم فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل إلى أن تضع حدًا للنظام "الكولونيالي والفصل العنصري والاحتلال" وتضع حدًا للقمع والاضطهاد الذي تمارسه بحق جميع أبناء الشعب الفلسطيني، وليس أولئك الذين يعيشون في الأرض المحتلة فقط. انظر الموقع الإلكتروني للحركة:

http://www.bdsmovement.net/apartheid-colonisation-occupation

وبالإضافة إلى الدور المحوري الذي اضطلعت به الأحزاب في تشخيص الاضطهاد القومي، طرحت الأحزاب اليسارية خلال العقد السابع من القرن الماضي تحليلًا شاملًا أعم لطبيعة العلاقات القائمة بين المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني والرأسمالية والإمبريالية الغربية، واللذين يتصفان بتشابكهما وتعضيد بعضها البعض. فبالنسبة للجبهتين الشعبية والديموقراطية، كان تحرير فلسطين يرتبط بالنضال العام لتحرير العالم العربي برمته من الهيمنة الإمبريالية سياسيّاً واقتصاديّاً. فقد كان اليسار، كحركة القوميين العرب، جزءاً من مشروع العالم الثالث الأوسع، وجزءاً من نضاله ضد الهيمنة السياسية الإمبريالية المفروضة على العالم الثالث وتبعيته الاقتصادية للاقتصادات الرأسمالية ورأس المال الغربي. ولذلك، عرّف اليسار الفلسطيني "حرب التحرير الوطني [باعتبارها] نقطة انطلاقنا على طريق التقدم" (PFLP, 1969: 225–226)، حيث لم يعد التقدم يستند إلى الأمم غير الغربية التي تخضع للمصالح الرأسمالية الغربية. وعوضًا عن ذلك، جرت إعادة تعريف التقدم على أنه حق شعوب العالم الثالث في السيطرة على مواردها، واستخدامها لتطوير مجتمعاتها على قدم المساواة وفقًا للمبادئ الاشتراكية والديموقراطية.

وهذا هو السبب الذي حدا بالفصائل اليسارية الفلسطينية التي كانت تقود تنظيم القاعدة الشعبية خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى اعتبار التحرر الاقتصادي أمراً ضروريّاً لا غنى عنه لإنجاز التحرر الوطني. فعلى غرار الماركسيين، كانت حركات التحرر التي انتشرت في العالم الثالث على وعي بضرورة تحرير الاقتصاد من قبضة المصالح الرأسمالية الغربية من أجل توظيفه كأداة في تطوير شعوبها. وفضلًا عن ذلك، مثلت أشكال تنظيم القاعدة الشعبية وأشكال الوعي النقدي الذي حاول اليسار غرسه في عقول أفراد الشعب انعكاسًا لهذه النظرة التحررية العالمية، وفهمها النقدي للقوة. وهذا يؤكد مرة أخرى على حاجة الحركات في الوقت الراهن إلى استعادة هذا التشخيص الشمولي والنقدي لهيكليات الهيمنة لكي تتمكن من تقديم رؤية واضحة لكيفية تحويل هيكليات القمع والاضطهاد. وفي هذا السياق، تؤكد ختام السعافين، رئيسة لجنة المرأة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على هذا الأمر وتبين بأن النظرة التحررية العالمية التي يتبناها حزبها حددت الأشكال التي اتخذها تنظيم القاعدة الشعبية. وتصرح السعافين بأن لجنة المرأة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين درست، عقب إنشائها، تجارب ثورية أخرى في إطار بحثها عن شكل من أشكال التنظيم الذي يستطيع تعزيز صمود الشعب ويوفر إطاراً لمقاومة الهيمنة القومية والاقتصادية بما يتوافق مع فهمها النقدي لأنظمة السلطة هذه.[14]

2.3 الشعب باعتباره مصدر القوة

كان الطريق الآخر الذي سلكته الأحزاب السياسية لخلق الظروف المواتية للنضال الذي خاضته لتحرير الشعب يتمثل في استعادة الشعب باعتباره مصدر القوة ومكمنها. وبذلك، نفضت هذه الأحزاب عن كاهلها الأيديولوجيات الكولونيالية التي صُممت لغايات إبقاء الشعب في حالة من الإذعان السلبي الذي يفضي بهم إلى التخلي عن مصدر قوتهم لصالح النظام الكولونيالي. وقد تبوأ اليسار موقع القيادة في هذه العملية. وبحسب ما تبينه فدوى اللبدي، وضع اليسار الأولوية للعمل مع القاعدة الشعبية، حيث عمل على تسييسها ودعمها في مسيرة نضالها اليومية، لأنه كان "يدرك بأن

[14] مقابلة مع ختام السعافين، رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، 19 نيسان/أبريل 2012.

الشعب هو مصدر القوة. ويحتاج التحرير إلى التعبئة الجماهيرية والعمل الجماعي، حيث يتم توجيه الطاقات الجماعية التي يزخر بها الشعب نحو هذا الهدف."[15] وقد استثمرت الحركة، في سياق تأكيدها على الشعب باعتباره وسيلة النضال وغايته، "في طاقة الشعب وقدراته" وإيمانه في قوته (Kuttab, 1989: 137). وبذلك، أطلقت هذه الحركة العنان لطاقات الشعب وسعت إلى تمكينه من استعادة القوة التي تخلى عنها لصالح النظام الكولونيالي (Anteant, 2011). فمن جانب، كان تنظيم الشعب يُعتبر أمرًا إستراتيجيًا للمنظمات الجماهيرية واللجان الشعبية التي شكلتها الأحزاب في حقبة السبعينيات من القرن الماضي، بحسب ما تبينه ليزا تراكي. فقد كان من الصعب على المستعمِر الإسرائيلي أن "يستهدفها ويدمرها"، وكانت هي تستطيع حماية العمل السياسي بسبب شخصيتها "غير الرسمية التي لا تتخذ شكلًا محددًا" (Taraki, 1989: 61). ومن جانب آخر، نظر اليسار إلى الشعب باعتباره حيزًا يمكن فيه بناء أشكالاً مستقلة من القوة التي تتمكن من تعزيز مسيرة النضال من أجل تشكيل الوقائع البديلة.

وتكمن أهمية هذه المحاولة التي ترمي إلى استعادة الشعب باعتباره مصدرًا للقوة، وأهميتها في هذه الأيام، في الطريقة التي تسلكها في إسقاط الهيمنة الكولونيالية، التي تمارَس السيطرة على الشعوب القابعة تحت نير الاستعمار من خلالها. فالنظام الكولونيالي يسعى إلى تبرير القمع والاضطهاد الذي يمارسه من خلال نزع الصفة الإنسانية عن المجتمع الأصلاني الخاضع لاستعماره، حيث يصور أفراده على أنهم يفتقرون إلى القيم أو القوة، وعلى أنهم يشكلون "عنصرًا مخرِّبًا"، ويحاول أن يقنعهم بوجوب "إنقاذهم" من أنفسهم من قبل قوة الاستعمار (Fanon, 1963: 6, 149). ويضع هذا النظام الكولونيالي القوة في رموز السلطة الكولونيالية، وهي الشرطة والثكنات والدولة. وتترك الهيمنة الكولونيالية خياراً واحداً للمضطهَدين للإذعان للهيمنة و"تبنّي الطرق التي يراها السيد" (المصدر السابق، ص. 7). وترفض هذه النظرة العنصرية الكولونيالية إلى العالم مصادر القوة التي يزخر بها الشعب الذي يرزح تحت نير الاستعمار وتفكيره الإبداعي وإمكانياته ومكامن قدراته. ووفقاً لما جاء على لسان إيمي سيزار (Aime Cesaire)، يعمل هذا الخطاب الكولونيالي العنصري على امتهان الشعب القابع تحت نير الاستعمار والحط من قدره وينشر وجهة نظره التي يقول فيها بأن "هؤلاء السود لا يستطيعون حتى أن يتخيلوا ما هي الحرية... فالدعاة البيض هم من غرسوها في رؤوسهم" (Cesaire, 1955: 60). ويمنع هذا الخطاب الكولونيالي المفكرين والقادة من أبناء الشعب الواقع تحت الاستعمار من الارتباط بشعوبهم وتطوير أشكال خلاقة أخرى من القوة التي لا تقوم في أساسها على الهيمنة.

وفي هذه الأيام، تفسر هذه النظرة الكولونيالية العالمية على وجه التحديد المسلك الذي تسلكه السلطة الفلسطينية، وسياستها "الواقعية" والجهود الحثيثة التي تبذلها لاستجداء الغرب والإثبات له بأن الفلسطينيين "يستحقون" إقامة دولة لهم. ويسعى هذا الوعي المستعمَر إلى دمج نفسه في القيم وأشكال القوة التي يملكها الطاغية، حيث يذوّت وجهة النظر التي تقول بأن المضطهَد يفتقر إلى القوة. وفي المقابل، كان الشيوعيون واليسار بعموم أطيافه يرفضون في العقد السابع من القرن الماضي هذه النظرة الكولونيالية إلى العالم من أصلها، كما كانوا يرفضون المساعي التي كانت تبذلها القوى الكولونيالية لغرس صفة الضعف في الشعوب الخاضعة للاستعمار وربط القوة بالرموز الكولونيالية وأشكال الهيمنة. وفي هذا السياق، سعى القائمون على تنظيم القاعدة الشعبية إلى تحرير الفلسطينيين من حالة

[15] مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق.

الخضوع والإذعان، واستعادة قوتهم وقدرتهم على بناء تشكيلات القوة البديلة والديموقراطية التي تقوم على أساس المساواة. وفي هذا المقام، يذكّرنا سليم تماري بالطبيعة الشمولية للقوة التي مارسها النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي على الفلسطينيين في تلك المرحلة، وذلك من خلال المساعي التي بذلها لدمج نظام شامل للهيمنة:

> لقد بات كل منحى من مناحي حياة الفلسطينيين اليومية ينطوي مع مرور السنوات على تبعات لهذا الدمج... ولا يجوز النظر إلى الحكم الإسرائيلي باعتباره نظامًا للسيطرة فحسب، بل باعتباره تكيفًا شموليًا لحياة الفلسطينيين مع الظروف التي فرضتها هذه السيطرة في وعي كل شخص منهم – بل في اللاوعي الفلسطيني (Tamari, 1991: 15).

وقد سعت قوى اليسار، في سياق معارضتها لهذا النظام، إلى استعادة قوة الشعب وبناء تشكيلات مضادة ومستقلة من القوة بطريقتين. ففي المقام الأول، نفذت الأحزاب هذا الأمر عن طريق تنظيم الشعب من خلال اللجان الشعبية والمنظمات الجماهيرية التي عملت على تعبئة الشباب والنساء والعمال. ومن خلال هذه الهيكليات، قام اليسار بـ"نشر الفكر الماركسي" وعمل مع المضطهدين في نضالهم اليومي من أجل توعيتهم بالطرق التي يعمل بها الاضطهاد القومي والاستغلال الاقتصادي والهيمنة الاستبدادية الذي تم توظيفه في قمع الشعب واضطهاده في حياته اليومية.[16] وكانت هذه الأحزاب تحاول أن تشكل وعي المضطهَدين وأن تُعِدّ أشخاصًا عسكريين يملكون القدرة على استعادة قوتهم وتوظيفها في مواجهة أنظمة الهيمنة المتداخلة. وتبيّن البرفسور اللبدي طريقة العمل التي اعتمدتها هذه الأحزاب على أرض الواقع، حيث تستذكر كيف عملت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين مع المعلمين خلال العقد السابع من القرن الماضي من أجل تنظيم سلسلة من الإضرابات تعبيراً عن النضال ضد القوى المتداخلة. وتبين اللبدي بأن هذه الإضرابات وُظفت من أجل المطالبة بزيادة رواتب المعلمين الفلسطينيين، بالمقارنة مع الرواتب التي كان المعلمون الإسرائيليون يتلقونها في ذلك الوقت، ولخوض النضال من أجل وضع منهاج وطني في الوقت نفسه.[17] وعلى هذا المنوال، عملت لجان المرأة مع النساء بغية مساعدتهن على استيعاب طبيعة الهيمنة الأبوية و"تحدي الهيكليات الأبوية وسيطرة الذكور على حياتهن،"[18] في ذات الوقت الذي عملت فيه هذه اللجان على تعبئة النساء لمقاومة النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، عملت اللجان المذكورة مع القاعدة الشعبية من أجل تحويل وعي الشعب وتمكينه، بمعنى منحه القدرة على نفض هياكل القمع والاضطهاد عن كاهله (Fasheh, 1989: 557-560).

لقد سعت المحاولات، التي بذلتها اللجان المذكورة لإعادة القوة إلى الشعب، إلى تجسيد الأفراد باعتبارهم وسطاء في النضال المستمر نحو التحرر، والذي يجلب معه أشكالاً من التحرر واستعادة الكرامة، كما يؤتي أشكالاً جديدة من المساواة الاجتماعية ويضمن حقوق العمال ويقيم نظاماً اقتصادياً يفوق غيره في سماته الإنسانية كذلك. وهذا الشكل

---

[16] مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق، ومقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

[17] مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق.

[18] مقابلة مع ختام السعافين، مصدر سابق.

الشمولي من النضال الشعبي يلقي الضوء على الوقت الحاضر بحيث ينتقده، ويبين لنا كيف أمسى فهمنا للنضال ضيقاً وقاصراً، وكذلك مدى قصور قدرتنا على رؤية مكامن قوتنا وطاقتنا. وعلى خلاف ما هو عليه الحال اليوم، حيث نجحت الهيمنة النيوليبرالية في نزع الصفة السياسية عن العمل وحيث بات الشعب معزولاً عن القوة والنضال، كانت قوة الشعب تنطوي على الإدراك بأن كل نظام من أنظمة الهيمنة يسعى إلى الإبقاء على نفسه بحكم القوة التي نتخلى عنها لصالحه. وكانت هذه القوة تتمحور حول الوعي بإمكانية الشعب على خلق أشكال بديلة وإنسانية للقوة، بحيث لا تمارس الهيمنة وتقوم على أساس المساواة، من خلال إعادة القوة إلى هذا الشعب في المقام الأول. لقد فقدنا، في هذا اليوم، القدرة على رؤية الأشكال المختلفة والمتعددة للقوة التي يملك الشعب الخاضع للاستعمار القدرة على استعادتها – والتي تُستهل قبل أي شيء آخر برفض منح الشرعية لنظام يقوم على القمع والاضطهاد من خلال العمل معه. وتتصبّ عموم الدعوات التي باتت تُطلق في هذه الأيام لمقاطعة النظام الكولونيالي الإسرائيلي بجميع أشكاله، وبالتالي فك الارتباط عنه، بدءًا من حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها إلى ما يشبهها من الدعوات التي أطلقها مروان البرغوثي (Abu Saada, 2012)، حول استعادة القوة من هذا النظام، وفك الارتباط مرة أخرى عن النظام الكولونيالي ونزع الشرعية عنه. ومع ذلك، وكما سنبين ذلك الآن، فقد ذهبت القوة التي اكتسبتها الحركة الشعبية الفلسطينية إلى أبعد من ذلك، حيث جرى تعزيزها وإسنادها من خلال تنظير المقاومة الذي سعى إلى بناء أشكال من الاستقلال الذي يستطيع تمكين النضال الجماعي طويل الأمد واستدامته.

وتتمثل الطريقة الثانية التي اتبعتها الأحزاب في الاستثمار في قوة الشعب في محاولة بناء أشكال مستقلة من القوة، وهي عبارة عن أركان من شأنها المساعدة على ضمان استدامة النضال طويل الأمد للتحرر. وكانت هذه الأشكال تستند، في جانب كبير منها، إلى نظريات المقاومة المحلية التي وضعها المفكرون والنشطاء في الأرض المحتلة، ولا سيما مفهوم "الصمود المقاوم" الذي خرج به إبراهيم الدقاق ومنتدى الفكر العربي. ويمثل هذا المفهوم الذي جرى التعبير عنه على المستوى المحلي وعكَس نظريات محلية أعم حول النضال الشعبي، من قبيل المفهوم الذي جاء به عادل سمارة حول تعزيز الصمود عن طريق بناء اقتصاد شعبي يحظى بالحماية (2005)، فلسفة كامنة استرشدت بها اللجان الشعبية في عملها.

وقد طور الدقاق وغيره مفهوم "الصمود المقاوم" باعتباره نقدًا لرؤية منظمة التحرير الفلسطينية لـ"الصمود السلبي". فقد وجّه هذا المفهوم الأخير عمل اللجنة الفلسطينية–الأردنية المشتركة، التي كانت توزع الأموال لقاء الصمود الجامد الذي لم يزد عن أن يتكفل بديمومة "الوجود المادي للفلسطينيين" على أرضهم (Dakkak, 1988: 288–289).[19] وقد انتقد الدقاق الصمود السلبي ونظر إليه على أنه يُلحق ضرراً جسيماً بمسيرة النضال الفلسطيني واعتبر أنه يعزز الاستكانة للقمع والاضطهاد ويؤمّن التكيف معه من خلال استبدال مقاومة النظام الكولونيالي بالاعتماد على الأموال التي توزعها اللجنة المشتركة. وإذ كان الدقاق يدرك طبيعة النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني الذي يقوم في أساسه على استعمار الأرض وإخضاع السكان الأصلانيين أو الحلول محلهم بمجموعهم، فقد نظر إلى ضرورة ربط

[19] بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد في العام 1978، شرعت اللجنة الفلسطينية–الأردنية المشتركة في توزيع منح الصمود التي قدمها العرب للفلسطينيين في الأرض المحتلة. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، انظر (Dakkak, 1988; Tamari, 1991).

الصمود والمقاومة مع بعضهما البعض في ممارسة عملية (praxis) واحدة. فقد نظر إلى الممارسة الوحيدة التي يشملها الصمود المقاوم على أنه يمنح الشعب الاستقلال من خلال القوة المستقلة، كالاستقلال الاقتصادي، الذي يمكّنه من مقاومة ظروف الاضطهاد وييسر له المشاركة في نضال طويل الأمد في سبيل التحرر (المصدر السابق، ص. 306–307). وقد رحب الدقاق بالطريقة التي سعت حركة العمل التطوعي من خلالها إلى خلق ما وصفته اللجنة العليا للعمل التطوعي بـ"إنسان جديد" و"أخلاقيات جديدة" (ورد هذا الاقتباس في المصدر السابق، ص. 305) ووجد أنها متأصلة في الاعتماد على الذات والاستقلال عن النظام الكولونيالي، وهو ما يمكن الشعب القابع تحت نير الاستعمار من استعادة قوته الجماعية وإعادة توجيهها نحو النضال.

وبذلك، كان الصمود المقاوم يتمحور حول الانتقال من أشكال البقاء الدفاعية إلى أساليب النضال الهجومية، بمعنى أن يشكل هذا الصمود عملية متواصلة من المواجهة والمقاومة التي لا تُعنى بمواجهة النظام السياسي الكولونيالي فحسب، وإنما بتوسيع نطاق العمل في قطاع الزراعة، واستعادة الموارد وبناء الاقتصاد المقاوم الذي يستطيع ضمان ديمومة الشعب وتمكينه من تحقيق الإنجازات اليومية في مسيرته النضالية التراكمية نحو التحرر (de Carvalho, 2006). وتعود الفكرة العامة التي تقضي بمنح الشعب الاستقلال والقوة المستقلة التي تمكنه من استدامة عملية النضال المتواصلة في أصولها إلى نظرية حول الاقتصاد وعلاقته بالنظام السياسي، وهو ما سنبيّنه في المبحث التالي من هذا الفصل. ومن ناحية الدروس التي يمكننا الاستفادة منها في هذا اليوم، فهذا يذكّرنا بأن النضال إنما هو عملية شمولية. فقد بات المفهوم الذي نحمله، في هذه الأيام، حو الصراع السياسي راديكاليًا وقاصرًا ومقتصرًا على الشعب الخاضع للاستعمار، والذي يشارك في مظاهرات منعزلة، سواء كانت من تنظيم حركة الشباب الفلسطيني أم لا، أو في أعمال مباشرة منعزلة تنظمها اللجان الشعبية ضد جدار الفصل العنصري. ومن الضروري أن نستعيد رؤية المواجهة وروحها، على نحو تؤصله وتدعمه أشكال القوة التي تستطيع أن تعزز عملية النضال وترسخها وتكفل ديمومتها.

2.4 هيكلية التنظيم

أما الطريقة الأخيرة التي طبقتها الأحزاب في تشكيل الظروف التي تتيح للشعب خوض النضال في سبيل التحرر من نير النظام الكولونيالي الاستيطاني فتتمثل في إنشاء هيكلية لتنظيم الشعب. وقد سمحت هذه الهيكلية بنشر رؤية التحرر والوعي بها وترجمتها إلى تطبيق عملي يومي. ففي منتصف العقد السابع ومطلع العقد الثامن من القرن الماضي، عملت الأحزاب السياسية على تشكيل المنظمات الجماهيرية واللجان الشعبية ولجان المرأة والنقابات العمالية والمنظمات الطلابية، التي استوحت فكرتها من لجان العمل التطوعي التي شكّلتها الحركة التطوعية من قبل. ولم يكن الشيوعيون هم القوة الوحيدة التي تقف وراء هذه الحركة التطوعية فحسب، بل إنهم أيضًا وضعوا الأولوية لتنظيم القاعدة الشعبية وأقاموا النقابات العمالية والمنظمات الطلابية في منتصف حقبة السبعينيات في سياق سعيهم إلى إعادة بناء الحركة ووضعها في القاعدة الشعبية عقب اعتقال العديد من قادتها وأعضائها والزج بهم في سجون الدولة

الكولونيالية الإسرائيلية.[20] وقد أخذت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والتي اضطلعت المرأة بدور مركزي وقوي فيها، زمام القيادة في تشكيل منظمات المرأة، حيث أنشأت أعضاء هذه الجبهة من النساء أول لجنة نسوية في العام 1978 (Hasso, 1998).

وقد وصفت غالبية المنظمات الجماهيرية نفسها على أنها "أطر جماهيرية ديموقراطية" (Taraki, 1989: 62). وعكست هذه الأطر الطبيعة اللامركزية والديموقراطية، والنزعة الجماعية في الغالب، لهذه التشكيلات التي جرى تصميمها على غرار النموذج الذي اعتمدته لجان العمل التطوعي (Bargouti, 1989). وعلاوةً على ذلك، فعلى الرغم من أن المنظمات الجماهيرية كانت تشكل جزءًا من الأحزاب، فهي لم تكن تخضع لجهاز مركزي فيها بصورة تامة، بل كانت تتسم بقدر أكبر بكثير من المرونة وتمثل هيئات شعبية ترتبط بلجنة وطنية عليا على غرار الحركة التطوعية. وفي مرحلة لاحقة، تم تشكيل الجمعيات التعاونية والمشاريع الاقتصادية المنزلية التي تولت اللجان الشعبية إدارتها. وارتبطت هذه الجمعيات والمشاريع بالأحزاب والنظرة السياسية العالمية التي تبنتها بصورة مباشرة. وفي الواقع، يوجه مسمى "الأطر الديموقراطية" الذي أطلقته هذه المنظمات الجماهيرية على نفسها أنظارنا إلى بعد آخر من أبعاد هذه الحركة. فهذه التسمية تعكس النظرة التقدمية التي اصطبغت بها المنظمات الجماهيرية، ولا سيما المبادئ الديموقراطية ومبادئ المساواة التي سعت اللجان إلى تنظيم الشعب وبناء العلاقات البديلة التي تخلو من الهيمنة على هديها، وطبقتها في سياق عملها على خلق "الإنسان الجديد" المتحرر كذلك.[21] وسوف نتناول هذا الأمر على وجه التفصيل فيما يلي من هذا المبحث. أما الآن، فمن الأهمية بمكان أن نبين الأسباب التي جعلت من هذه الهيكليات على قدر لا يستهان من الأهمية.

لقد كانت الهيكليات المذكورة تحمل أهمية خاصة لأنها شكلت البنية التحتية اللازمة للمقاومة، التي حولت تنظيم القاعدة الشعبية إلى ممارسة وحركة يومية تستند في قاعدتها إلى الجماهير. وقد مثلت هذه الهيكليات عاملًا ضروريًا لأنها وفرت إطارًا للتسييس والتعبئة التي تستند إلى قاعدة الجماهير. وانطوى هذا العمل على تحالف أوسع من الطبقات والفئات الاجتماعية، التي كانت قد أُقصيت في السابق، ضمن هذه الحركة، حيث باتت تضم العمال والمفكرين من أبناء الحواضر والفلاحين واللاجئين، وأسهمت كذلك في توحيد العمل ضمن حركة النضال الجماعي المنسق (Taraki, 1989). ويذهب تماري إلى أبعد من ذلك، حيث يصف اللجان الشعبية باعتبارها "البوتقة التنظيمية للانتفاضة" (Tamari, 1991: 22). ويبين تماري بأن هذه اللجان "نجحت في خلق شبكة تنظيمية واسعة" و"حشدت الآلاف من أبناء الشعب" (المصدر السابق، ص. 25). ولكن الأهم من ذلك أن هذه اللجان كانت تشكل الإطار الذي كان يجري تنسيق التنظيم اليومي وتسييره من خلاله. فقد كان من الممكن، بفضل هذا الإطار، ترجمة حركة النضال التحرري إلى ممارسة يومية وروتينية، أو بحسب ما جاء على لسان غسان المصري، القائد المنفي للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، سمح "بتحول الثورة إلى نشاط نمطي" (ورد هذا الاقتباس في المصدر السابق، ص. 23).

---

[20] مقابلة مع بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، 21 آذار/مارس 2012.

[21] مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

وتكمن الأهمية التي يكتسبها هذا الشكل من النضال بالنسبة إلينا في هذا اليوم في الطريقة التي تعطل فيها المفهوم غير المسيس الفردي للعمل الذي يفرض قبضته وهيمنته على مخيالنا في هذه الآونة، والذي يشكل جزءًا من إعادة التعريف النيوليبرالي للنظام السياسي في الوقت ذاته. وهذا يذكّرنا بأن الهيكليات لا تُعتبر ضرورية لتعبئة الشعب فحسب، بل لتحويل المقاومة الجماعية العفوية إلى ممارسة ونضال يومي في سبيل التحرر. وبعبارة أخرى, فلا غنى عن هذه الهيكليات من أجل تمكين الشعب من تحويل القوة التي تكمن فيه إلى ممارسة وأشكال متواترة من النضال. وتؤكد الثورات التي تدور رحاها في العالم العربي في هذه الآونة على هذه النظرة. ففي هذه الأيام، يعزو النشطاء في مصر ضعف الثورة وطبيعتها المنقوضة إلى غياب الهيكلية التي تملك القدرة على تعبئة القوى الاجتماعية والعمال على نحو يؤمّن ممارسة قوتهم الكاملة لكي تفرض تأثيرها على النظام (Hamalawy, 2011). وفضلًا عن ذلك، فبوسع المرء أن يتعلم الكثير من اللجان الشعبية العضوية التي شكلتها الحركة الوطنية الفلسطينية خلال العقد السابع من القرن الماضي لكي يتخيل أشكالًا جديدةً من التنظيم السياسي.

وبحسب ما يفترضه طرابلسي، فقد فشل النموذج التقليدي للحزب الطليعي، الذي اتسم بتراتبية هرمية جامدة ومواقف ناصر فيها القاعدة الشعبية. وبذلك، فنحن الآن على مفترق طرق يوجب على الأحزاب أن تعيد بناء نفسها، في ذات الوقت الذي تتعلم فيه من الماضي (Traboulsi, 2012). ويستدعي تجاوز الإطار النيوليبرالي للدولة/المجتمع المدني، وإعادة بناء حركة النضال السياسي إعداد نموذج وإطار جديدين للتنظيم السياسي، بحيث يمكنه تجنب القيود التي يفرضها الحزب الطليعي (المصدر السابق). وفي هذا المقام، تستعرض اللجان الشعبية اللامركزية والديموقراطية التي شُكِّلت خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي الشواهد حول إمكانية إعداد نموذج مغاير. فقد استطاع هذا الأسلوب اللامركزي والمرن من التنظيم أن يجمع ما بين المشاريع الاقتصادية التي تلبي الاحتياجات اليومية للشعب والنضال لنيل التحرر على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وتولى أعضاء الأحزاب والنشطاء على مستوى القاعدة الشعبية إدارة هذه التشكيلات الشعبية بناءً على توجيهها من قبل الحزب وأيديولوجيته وتعليماته، ولم تكن تلك التشكيلات تخضع لنخبة طليعية كما هو الحال في النموذج التقليدي للحزب.

3. ضمان استدامة الحركة التي يخوضها الشعب نحو التحرر

3.1 ربط الفردي بالجماعي من خلال العلاقات الأفقية البديلة

وفضلاً عما تقدم، تستعرض الحركة الشعبية، التي نظمها الفلسطينيون في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، دروسًا هامة حول الطريقة التي تكفل ديمومة نضالهم في سبيل التحرر. فمن بين الجوانب الهامة التي اتسمت بها هذه الحركة الطريقة التي انتهجتها في استبدال المحاولات الكولونيالية الاستيطانية، التي بذلتها السلطات

الإسرائيلية بغية تفتيت عُرى المجتمع الفلسطيني وتفكيكه وإحكام السيطرة عليه، بعلاقات أفقية بديلة تحرره من هذه الهيمنة، وذلك في سياق مسعاها نحو فك الارتباط عن النظام الكولونيالي واستعادة القوة التي جرى التخلي عنها لصالحه. وقد استطاع الأفراد الخاضعون لهذا النظام التغلب على تفتيت أواصر مجتمعهم وبناء العلاقات الأفقية التي تقوم في أساسها على ثوابتهم الوطنية بفضل العلاقات المتبادلة التي أقاموها لمساندة بعضهم البعض وتعزيز تضامنهم وتكافلهم وتنفيذ الأعمال التطوعية. فقد أتاحت هذه العلاقات لأبناء الشعب الخاضعين للهيمنة الكولونيالية تحقيق القوة من خلال الفعل الجماعي والنضال، وضمان ديمومتها كذلك. وفي الوقت ذاته، شكلّت الأحزاب اليسارية، في إطار عملها على تشكيل طبقة واسعة وتحالف اجتماعي على هذه الشاكلة، ضميرًا وطنيًّا تقدميًّا سعى إلى استبدال الإذعان للهيمنة الكولونيالية بالعلاقات الديموقراطية القائمة على أساس المساواة، مما أفضى إلى تحديد معالم النظام البديل للنظام الكولونيالي.

وكان جانب لا يُستهان به من القاعدة التي قامت عليها الانتفاضة الأولى، والبنية التحتية للمقاومة وإطارها التنظيمي والنظريات الشعبية التي سادت حولها والعلاقات الاجتماعية الوطنية الأفقية يعود في أصوله إلى حقبة السبعينيات من القرن الماضي، كما استندت هذه القاعدة في جانب كبير منها إلى النشاط الذي نفذته حركة العمل التطوعي. فمع المساعي التي بذلتها الحركة التطوعية من أجل "بناء إنسان جديد"، سعت هذه الحركة، كذلك، إلى تحويل الأفراد الذين تعرضوا للقمع والاضطهاد إلى أفراد يتمتعون بالاستقلال ويعتمدون على أنفسهم وعلى بعضهم البعض، بحيث باتت أجسادهم وأعمالهم اليدوية الأساسية بمثابة وسائل يستخدمونها في تشكيل البدائل والإستراتيجيات الشعبية التي تلزمهم في محاربة النظام الكولونيالي الاستيطاني. وقد شكّل هذا التطبيق العملي، الذي سلكه هؤلاء الأفراد في أدائهم، "أخلاقيات وطنية" جديدة وأشكالًا جديدة من التبادلية فيما بينهم، كما شكّل المبدأ الذي لا يملي عليهم التضامن مع أقرانهم من أبناء الشعوب الأخرى التي تخضع للاضطهاد في مواجهة النظام الكولونيالي فحسب، وإنما التدخل من خلال العمل المادي الذي يستهدف وضع حدّ لهذه الظروف الجائرة من خلال الفعل المباشر. وفي هذا المضمار، تصف اللجنة العليا للعمل التطوعي فلسفتها على النحو التالي:

> إن عملنا لا يقتصر على تشييد الجدران أو تعبيد الطرق، بل نحن نعمل على بناء إنسان جديد... إن التطوع للعمل على الأرض وتقديم يد المساعدة للقرى والمؤسسات هو عمل نبيل من الطراز الأول. فقد ساعد هذا العمل التطوعي على تشكيل مجموعة جديدة من الأخلاقيات التي ترعاها اللجنة العليا وترسّخها. ويكمن الهدف الذي نسعى إلى إنجازه في تحويل العمل التطوعي... إلى ورشة عمل ومدرسة تملك القدرة على تزويد مجتمعنا الفلسطيني بالأفراد الرياديين الملتزمين بالأخلاق الوطنية، والذين يتشبثون بأرضهم ويكرسون أنفسهم لقضيتهم الوطنية، (ويثبتون أنفسهم) من خلال عَرَقهم وعملهم (وقد أبرزنا ما نؤكد عليه بالخط المائل. ووردَ اقتباس هذه الفقرة في (Dakkak, 1988: 305)).

وبحسب ما يشير هذا الاقتباس إليه، أضفى العمل التطوعي صفة القداسة على المبادئ الأخلاقية الجديدة. ويصف زعماء الحركة الشعبية هذه الأخلاقيات بمثابة عملية انطوت على توسيع نطاق التقليد المحلي المعروف بـ"العونة"، وهو شكل تقليدي من أشكال التضامن والدعم المتبادل في مجتمعات الفلاحين الذين كانوا يُعِينون بعضهم بعضًا في

مواسم الحصاد، من مستوى المجتمع إلى الأمة برمتها.[22] ويفترض الصالحي بأن العمل التطوعي أعيدَ تشكيله بحيث تحول إلى ممارسة وطنية تناهض النظام الكولونيالي. فقد أضحى عمل الفرد من أجل بلده ووطنه والصالح العام نابعًا من التزامه السياسي، بحيث لا يتوقع الحصول على ربح أو مكسب مادي منه.[23] ولم يزد هذا العمل على توحيد الشعب، وشكّل وعيًا سياسياً جماعيّاً أكد فيه الأفراد القابعون تحت نير الاستعمار على ذاتهم باعتبارهم جماعة، ونظروا إلى أنفسهم على أنهم يعملون على مساعدة بعضهم البعض، ولا سيما أولئك الذين يواجهون عدوانًا كولونياليّاً مباشراً، وعلى أنهم يعملون في سبيل الهدف السامي المتمثل بالتحرر الوطني كذلك.[24] ولم يكن هناك من تناقض بين الأفراد والجماعات والكيان الجماعي برمته – فقد كان يُنظر إلى تمكين الفرد والجماعة والمرأة والعمال باعتباره عملية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتمكين الجماعي.

وبناءً على ذلك، حلّت العلاقات الأفقية البديلة والتكافل الجماعي، الذي وحد أبناء الشعب في مقاومة الهيمنة، محل المحاولات الكولونيالية الاستيطانية الإسرائيلية التي سعت إلى تسكين المواطنين الفلسطينيين الأصلانيين وإحكام السيطرة عليهم. وقد خلق هذا الأمر "هيمنة معارضة" وبنية تحتية مرجعية، أصبح من الممكن من خلالها تنظيم العمل والنضال الجماعيين وضمان استدامتهما (Farsoun and Landis, 1990: 18). وفي هذا الإطار، حالف النجاح اللجان والعلاقات الاجتماعية الجديدة التي شكلتها في:

> توحيد الشعب في شبكة من العلاقات المتبادلة والتعاون المتبادل والروابط المتينة التي تتمتع بوعي سياسي، مما خلق "نسيجًا محبوكًا" للهيمنة التي استطاعت توحيد الكثير من خيوط المجتمع الفلسطيني، التي كانت منفصلة عن بعضها البعض على مدى تاريخها بسبب تضارب أهدافها (المصدر السابق، ص. 27).

وقد مكّنت هذه العلاقات المحبوكة والأخلاقيات الوطنية الجديدة، التي حثت الأفراد الخاضعين للحكم الاستعماري على توحيد أجسادهم وقوتهم مع بعضهم البعض في وجه النظام الكولونيالي، كما مكّنت هؤلاء الأفراد من "ممارسة القوة في العمل الجماعي من أجل التحرر" (Kuttab, 2010: 248). كما عززت هذه العلاقات والأخلاقيات الحس بالمسؤولية الجماعية تجاه الآخرين وتجاه مختلف فئات الأمة وتجاه الجماعة بكاملها في سياق النضال نحو التحرر. وفي هذا المقام، يصف أحد النشطاء هذا الأمر على أنه السر الكامن في الانتفاضة الأولى، وهو الذي أتاح القدرة على ضمان ديمومة المقاومة والنضال الجماعي في وجه القمع والعنف الكولونيالي الإسرائيلي:

> لم يكن الحال مثلما هو عليه اليوم، حيث توجد علاقة بين الفئات الاجتماعية وقطاعات المجتمع الخاضع للاستعمار. فإذا تعرض فرد للأذى من المستعمِر، بمعنى إذا تعرضت غزة لضربة مثلًا، كان الكل يشعر بها، ويرد الآخرون من أجل التخفيف من الآثار المترتبة عليها ومواجهتها. وكانت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تتعامل مع الشرائح

[22] مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

[23] مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

[24] مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

الاجتماعية والطبقات بصورة مباشرة، ووفقًا للتوجيهات والطرق التي تكفل مساندة الآخرين وإيجاد الحلول الجماعية التي ساعدت على ديمومة الحركة.[25]

وعلاوةً على ما تقدم، توجز فدوى الشاعر الطريقة التي مكنت هذه العلاقات الأفقية البديلة من تجاوز ما فرضه النظام الكولونيالي من تفتيت أواصر الشعب وتوحيد المضطهَدين في قوة مضادة حول الالتزام بالنضال في سبيل التحرر. فقد كان العمل التطوعي والعلاقات الأفقية التي يقوم عليها في أساسه:

> تستند إلى ممارسة كان الشعب يعمل في إطارها لصالح إنجاز الأهداف الجماعية... وقد ربطت هذه الممارسة الأفراد بالمستوى الوطني، وكانت اللجان الشعبية تتولى تنظيم الأسرة والحي... وخلق العمل التطوعي حسًّا جماعيًّا بالمسؤولية. وكان الناس ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جزء من الجماعة وكانوا على استعداد للعمل لتحقيق الأهداف الوطنية الجماعية. ولم يكونوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مجرد أفراد. وهذا يعني أنهم كانوا على استعداد لإنجاز أي عمل، سياسيًّا كان أو تنمويًّا، دونما تمويل، والعمل بناءً على حسهم بالالتزام، وذلك على نقيض ما هو عليه الحال اليوم.[26]

ويقدم هذا النموذج الغني الكثير من الدروس الهامة التي يمكننا الاستفادة منها في هذه الأيام. فمثلما بيّنّا أعلاه، يقوم النظام النيوليبرالي الحالي بجميع أركانه على الاعتداء على الكيانات الجماعية، وينطوي على إطار جديد للحداثة التي تسعى إلى إعادة إنتاج النزعة الفردية الليبرالية، بحيث تنفي الأهداف التي تحملها الجماعة، بما فيها الصالح العام والتحرر الوطني. وفي السياق الكولونيالي الذي تعيشه فلسطين في هذه الآونة، تعمل القوة المحركة النيوليبرالية التي تسعى إلى إنتاج أفراد مشتتين يدًا بيد مع المساعي الكولونيالية الاستيطانية التي ترمي إلى تفتيت عرى المجتمع الأصلاني وتفكيك أواصره. وتؤكد العلاقات الأفقية التي سادت العقد السابع من القرن الماضي ووحدت الشعب وحافظت عليه ضمن جسد واحد وقوة مضادة واحدة على ضرورة إعادة بناء النزعة الجماعية، وإعادة إنشاء الأشكال المتداخلة من الهوية التي تعيد ربط الأفراد بالمشروع الجماعي المتداخل والتطلعات الوطنية التي تجمعهم وتوحدهم مع بعضهم البعض. ويتطلب تجاوز النزعة الفردية وتفتت أواصر المجتمع استعادة الفرضية الأساسية التي عملت المفاهيم الفردية التي تحملها النيوليبرالية حول "التمكين" على إلغائها، بمعنى أن التمكين الفردي والجماعي يُعَدّ قاصرًا ولا يمكن ضمان ديمومته دون التمكين الجماعي والتحرر الوطني. وفضلًا عن ذلك، تفصح التجربة التي خاضها

---

[25] مقابلة مع سمير خريشه، الناشط الشبابي ومساعد مدير دائرة الإقراض في المركز العربي للإقراض الزراعي، 7 أيار/مايو 2012. ويذكّرنا الباحثون بأن التضامن المجتمعي الذي شهدته الانتفاضة الأولى عبّر عن نفسه في حشد الدعم المتواصل من أجل التغلب على التدابير العقابية التي فرضتها إسرائيل ضد الانتفاضة، مما مكّن الشعب من تحمّل هذه الأعمال العدائية. فعلى سبيل المثال، كان العمال يتطوعون لإصلاح المحلات التجارية التي يدمرها الجيش الإسرائيلي ويفتحها عنوة في محاولة لكسر الإضراب التجاري، مما أسهم في تعزيز صمود التجار (Tamari, 1990: 164). وهذا يؤكد على الطرق الضرورية التي يسلكها المجتمع في تطوير أساليبه التي تمكّنه من التغلب على المساعي الكولونيالية الإسرائيلية التي تستهدف الاعتداء على الكيان الجماعي.

[26] مقابلة مع فدوى الشاعر، الناشطة السابقة في حركة فتح، والمديرة العامة لإدارة المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية، رام الله، 3 نيسان/أبريل 2012.

الشعب الفلسطيني خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي عن أهمية العلاقات التي تقوم في أصولها على مبادئ من قبيل التضامن وتقدير العمل التطوعي، والتي يعمل الفرد بموجبها على أساس الالتزام النابع منه. وتجمع هذه البنية التحتية السياسية المرجعية الجماعة وتوحدها على نظرة عالمية تحررية مشتركة.

3.2 الوعي القومي التقدمي

وفي الوقت ذاته، عمل اليسار على تشكيل وعي قومي تقدمي في سياق مسعاه نحو بناء هذه العلاقات الأفقية وتنظيم الشعب في حركة. وعلى وجه التحديد، عمل الشيوعيون على تعطيل التقسيمات الاجتماعية والترتيبات الهرمية التي ترتكز على النوع الاجتماعي والطبقة، وذلك في سياق تدخّلهم من خلال الحركة التطوعية من أجل دب النشاط في الشعب المضطهد وتحويل قوة أفراده إلى قوة جماعية. وبعبارة أخرى، لم تسعَ هذه الحركة إلى توحيد الأمة من خلال الروابط الأفقية فحسب، بل عملت على بناء العلاقات الديموقراطية التي تقوم على أساس المساواة. ويفسر فانون (Fanon) أهمية هذا النوع من التنظيم باعتباره تنظيمًا يسمو فوق نموذج البطل أو البطل الكاريزمي ويستثمر في الشعب باعتبار أفراده وسطاء للتغيير، وهو يقوم بذلك من خلال ما يصفه بـ"شحذ عقولهم" بواسطة التثقيف والتطبيق العملي السياسي (Fanon, 1963: 138). وتكمن أهمية هذا التنظيم في الطريقة التي يوظفها في نقل النزعة القومية من الرموز الجوفاء التي تمجد الثقافة والتقاليد القومية "الأصيلة" إلى وعي اجتماعي وسياسي ورؤية تقدمية للمجتمع (المصدر السابق، ص. 142). وبحسب ما يؤكد عليه فانون:

> إن لم يجرِ تفسير القومية وإثراؤها وتعميقها، وإن لم تتحول على وجه السرعة القصوى إلى وعي اجتماعي وسياسي وإلى نزعة إنسانية، فهي سوف تؤدي إلى طريق مسدود... ولا يمنح سوى الالتزام الجماهيري الذي يبديه الرجال والنساء بالمهام الحكيمة والإنتاجية الشكل والمادة لهذا الوعي (المصدر السابق، ص. 144).

وقد ربط الشيوعيون الشعب، في إطار عملهم على تعبئة القاعدة الشعبية والسعي إلى بناء الحركة الشعبية، بـ"المهام الإنتاجية" التي عملت على تعطيل التراتبيات الهرمية الاجتماعية وتوحيد الشعب بمختلف طبقاته وتقسيماته الاجتماعية. وبحسب ما جاء على لسان محرم البرغوثي، وهو أحد قيادات حركة العمل التطوعي:

> لقد حاول العمل التطوعي التغلب على التقسيمات والاختلافات الطبقية. فقد خرج أصحاب المهن والمفكرون وغيرهم إلى التطوع بنفس الصفة. فشارك الجميع في تنظيف الشوارع، مثلًا. ولم يكن هناك من تراتبية هرمية.[27]

وعلى نحو مشابه، سعت الحركة كذلك إلى تحدي الترتيبات الهرمية الاجتماعية وخضوع النساء للسيطرة الأبوية. وفي هذا السياق، يشير الصالحي إلى أن العمل التطوعي:

[27] مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

تحدى القواعد الاجتماعية والتقسيمات القائمة على أساس النوع الاجتماعي وإقصاء المرأة. فقد لقي عمل المرأة التشجيع وكان دورها محل تقدير. وبعث هذا الأمر برسالة تقدمية إلى المجتمع؛ حيث شجع التغيير في المناطق الريفية ووسع مشاركة النساء في العمل السياسي وعزز المساواة بين الجنسين.[28]

ولذلك، سعت العلاقات الأفقية التي أقامتها هذه الحركة إلى تأسيس علاقات جديدة تسودها المساواة، وتدمج أفراد الشعب في وعي وطني تقدمي يسعى إلى استبدال الوقائع الكولونيالية برؤية شمولية تقوم على أساس من المساواة تجاه المجتمع. وفي هذا المعنى، يصف الصالحي العلاقات التي نشأت داخل إطار العمل التطوعي على النحو التالي:

لقد كنا جميعًا نحظى بذات القدر من المساواة داخل اللجان. فلم يكن هناك من تراتبية هرمية إلى أن شكلت اللجنة العليا للعمل التطوعي. كما كنا نقوم بأعمال التنظيم بناءً على مبادئ المساواة. وداخل اللجنة، كان أستاذ من جامعة بيرزيت وأنا، على سبيل المثال، نحظى بذات القدر وبذات الصوت على قدم المساواة فيما بيننا... ولذلك، كانت الرؤية التي تسعى إلى بناء إنسان جديد تشتمل على تعزيز المساواة لجميع بني البشر، واحترام الجميع. وقد مارسنا هذا الأمر من خلال ترسيخ المبادئ الديموقراطية وتعزيز الإجراءات الديموقراطية في اتخاذ القرار في عملنا.[29]

وبناءً على ما تقدم، كان الوعي والمشروع الوطني التقدمي الذي فصله اليسار يضرب في جذوره في الممارسات والثقافة الديموقراطية المباشرة التي عززت الارتباط بالآخرين باعتبارهم متساويين فيما بينهم.[30] وفي سياق تنظيم أفراد الشعب وجمعهم حول هذه المثل ودمج هذا الوعي الجديد في حياتهم اليومية، فلم تقم الحركة بذلك عن طريق إضفاء التجانس على الأمة باعتباره وحدة متآلفة تتكشف عن وحدة متراصة، بل كان اليسار والأحزاب بعمومها تفرق بين العمال والطبقات والطلبة والنساء وغيرهم، وتعمل على تعبئة كل فئة منهم من خلال اللجان والنقابات والمنظمات الجماهيرية. ولا يعود السبب في ذلك إلى الطبقة والتحالف الاجتماعي الذي استند إلى قاعدة عريضة ضمت العمال والفلاحين والنساء والقوى الأخرى، بل دمجت هذه الحركة التحررية الشعبية بين ثناياها – مثلما بينا ذلك منذ البداية – حركات الصراع المتداخلة التي ناهضت القمع والاضطهاد الرأسمالي والأبوي والقومي وسعت إلى إعداد إطار شمولي يمكن تنظيم المقاومة المتداخلة ضد هذه القوى من خلاله.

ولذلك، تمثل هذه الحركة الشعبية محاولة فريدة استهدفت "تحرير الوعي الجمعي لكل قطاع من قطاعات المجتمع بغية تحدي المؤسسة الحاكمة واستبدالها ببدائل حضارية وأفقية وإنسانية" (Rira, 2011). وفضلاً عن ذلك، فما

---

[28] مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

[29] مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

[30] ويصف النشطاء في مخيم الدهيشة الطريقة التي أسهمت فيها الثقافة الديموقراطية التي انتشرت في أوساط اللجان الشعبية وتنظيم القاعدة الشعبية في تشكيلهم: "لقد تزوجنا أشخاصًا بناءً على اختيارنا وتزوجنا أعضاء آخرين من الحزب (حيث ابتعدنا بذلك عن الزواج التقليدي). وقد عكس هذا الأمر الثقافة الديموقراطية التي سادت الحركة، كما عشنا حياة ديموقراطية في زواجنا." المجموعة البؤرية التي شارك فيها نشطاء من بيت لحم، مصدر سابق.

يحدد هذا النضال باعتباره حركة شعبية تسعى إلى التحرر يكمن في الطريقة التي سعى بها إلى التوفيق بين الحقوق المتداخلة وتحرير الفئات الاجتماعية والطبقات والكيان الجماعي برمته وإخراج هذه الحقوق إلى النور. ولذلك، عملت حركة النضال على نشر الفكرة التي تقضي بأن حقوق العمال والنساء والأمة بكاملها وتحريرها لم تكن تستثني بعضها بعضًا أو تتعارض مع بعضها البعض، وإنما كانت تتداخل فيما بينها وتشكل مكونات ضرورية لتشكيل رؤية تقدمية شمولية للتحرر. وبذلك، أنشأت هذه الحركة روابط بين النضال الطبقي والحركات التي تطالب بحقوق العمال والمساواة الاقتصادية من جانب، والنضال في سبيل نيل الحقوق الاجتماعية وتحرير المرأة من جانب آخر، والنضال في سبيل التحرر الوطني.

ومع ذلك، فلا نجانب الصواب إن قلنا – والحال كذلك – أن الحركة الوطنية دمجت الحركة النسوية والنضالات الطبقية ضمن النضال التحرري الوطني من خلال شكل من أشكال الدمج التبعي. وفضلًا عن ذلك، تفترض الناشطات من النساء بأن العلاقة بين الحركة النسوية والحركة القومية في ذلك الوقت كانت تتوجه نحو المقاومة الوطنية والتحرر الوطني أكثر مما كانت تركز على التحرر الاجتماعي،[31] وذلك على الرغم من تحقيق جملة من المكاسب الهامة من ناحية تعزيز القواعد الاجتماعية التقدمية وتشكيل الوعي النسوي لدى النساء (Hasso, 2001). وفي نهاية المطاف، ثارت الحركة النسوية على القيود التي فرضتها الحركة القومية العلمانية والطابع الأبوي الذي وسم الحركة التي سيطر عليها الذكور (Hamammi, 1990). وكان هذا أحد العوامل التي وقفت وراء القرار الذي اتخذته الحركة النسوية بالنأي بنفسها عن الحركة الوطنية في المرحلة التي شهدت انطلاق عملية أوسلو وتوظيف التمويل الجديد الذي قدمته الدول المانحة، والذي توفر لها في إطار سعيها نحو إنشاء حركة نسوية مستقلة (Johnson and Kuttab, 2001).

ومن بين الدروس المحورية التي نتعلمها من هذه الحقبة، وكذلك من جملة القضايا التي تناضل الحركات، كالحركة النسوية، من أجلها في هذه الأيام، ضرورة إعادة ربط العلاقات التي باتت منقطعة الآن بين النضال النسوي والنضالات الطبقية والنضال التحرري الوطني (Hammami and Kuttab, 1999). فالنساء الناشطات على وعي بأن استبدال الحركة التي تستند إلى القاعدة الجماهيرية بـ"النموذج الذي تطبقه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ نشاطات الضغط والمناصرة والتثقيف الذي يوظف أساليب ورشات العمل..." قد أسهم في إضعاف الحركة النسوية واقتلعها من جذورها "من الموقع الحقيقي الذي تحظى به بالقوة السياسية" (Johnson and Kuttab, 2001: 26). كما تؤكد الناشطات من النساء، في سياق سعيهن نحو إعادة تشكيل العلاقة بين الحركة النسوية والحركة الوطنية، على أن التحرر الاجتماعي لا معنى له دون إنجاز الحقوق الوطنية والتحرر الوطني، وبالتالي استعادة الإحساس الشمولي والمتداخل بالتمكين ورؤية التحرر التي كانت سائدة في الماضي.

وتستعرض الرؤية الإستراتيجية التي تحملها الحركة النسوية بشأن إعادة ربط النضال الوطني دروساً هامة وطرقاً يمكن للحركات الأخرى التي تنشط في الوقت الحاضر الاستفادة منها في إحراز التقدم إلى الأمام. ففي هذا السياق،

[31] مقابلة مع أمل خريشه، مصدر سابق.

تعتبر الناشطات في الحركات النسوية النضال الوطني بمثابة مساحة لا غنى عنه للتفاوض حول حقوق المرأة وإعادة ربط الحركة النسوية بالأهداف الوطنية. وتنظر الناشطات النسويات إلى إعادة ربط هاتين الحركتين مع بعضهما البعض بمثابة عملية حوارية، تعمل فيها الحركة النسوية على بناء التحالفات مع القوى الوطنية، مما يفضي إلى كسر "الحصار السياسي المضروب على الحركة النسوية" (Hammami and Kuttab, 1999: 7). وبذلك، يُفهم العمل على بناء التحالفات والائتلافات وتوحيد القوى مع الحركة الوطنية والأطراف الفاعلة فيها حول القضايا التي تحتل أهمية بالنسبة إلى النضال الوطني الفلسطيني، من قبيل حقوق اللاجئين وحقوق الأسرى واستعمار الأرض (المصدر السابق، ص. 9)، على أنه يمثل طريقًا للتفاوض حول علاقة جديدة تقوم مع الحركة الوطنية. ويستعرض هذا النموذج مثالًا تستطيع النضالات الطبقية أو الحركة الأسيرة الاقتداء به، بحيث تعمل على تعزيز حركة النضال الاجتماعي أو الاقتصادي ضد هيكليات الاضطهاد، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على إعادة الارتباط بالحركة الوطنية.

وتذكّرنا الحركة النسوية والحركة الشعبية التي سادت على مدى عقديّ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بضرورة العمل على إعادة استثمار رؤية اجتماعية واقتصادية تقدمية ومتداخلة وبرنامج للتحرر في حركة النضال الوطني. كما تلفت الحركة الشعبية التي شهدناها فيما مضى من تاريخنا أنظارنا إلى القوة التي يكتسبها غرس هذا الوعي الوطني التقدمي في العلاقات الاجتماعية المتساوية، التي تتجسد من خلال العمل اليومي على تنظيم القاعدة الشعبية.

3.3 لا غنى عن التحرر الاقتصادي في مسيرة التحرر الوطني

أخيراً، يتمثل آخر وأهم درس يقدمه النضال الشعبي الذي خاضه الفلسطينيون في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي لنا في وقتنا الحاضر في الطريقة التي انتهجتها الحركة في وضع الاقتصاد في صلب رؤياها لبناء القوة البديلة للشعب، ولا سيما الطريقة التي اتبعتها في تنظير الاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي باعتبارهما مدخلاً ضرورياً للتحرر الوطني.[32] ففي تلك المرحلة، سعت اللجان الشعبية والحركة الشعبية بعموم أطيافها إلى تعزيز اعتماد الشعب على ذاته في اقتصاده خارج إطار القوة الكولونيالية من خلال الاقتصاد المنزلي والجمعيات التعاونية والعودة إلى الأرض. وقد ارتبط هذا المسعى برؤية أشمل تتطلع إلى بناء الاقتصاد الوطني الذي يستطيع التخلص من التبعية والخضوع للهيمنة الكولونيالية الاستيطانية الإسرائيلية ومنطق السلب (Kuttab, 1989). وكان يُنظر إلى الاقتصاد الوطني المستقل باعتباره ضرورة لمساعدة الشعب على تعزيز نضاله السياسي والانتقال من اقتصاد البقاء إلى اقتصاد مقاوم أو إلى نوع من "التنمية من أجل التحرر" (Abdul Hadi et al, 1992: 171). وفي الوقت نفسه، كانت الفكرة التي تدعو إلى بناء اقتصاد مستقل ومحرر ترتبط بمجملها برؤية تقضي بإيجاد بديل اجتماعي واقتصادي يتسم بقدر أكبر من النزعة الإنسانية للرأسمالية (المصدر السابق، ص. 171).

[32] مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

وتحتل الفلسفة والنظريات التي سيقت حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة إبان الانتفاضة الأولى أهمية قصوى بالنسبة إلى أيامنا هذه. فهي تمثل الترياق للهيمنة النيوليبرالية ومبادئ السوق الحر التي ترعاها، والتي تسعى إلى إخضاع المجتمع وحرمان الجماعة من الرفاهية لمصلحة السوق وثراء الأقلية الرأسمالية دونما أي ضابط. وقد أفضى الحلم النيوليبرالي بشأن إقامة سوق غير منظم في غرق أغلبية الشعوب في أتون الفقر والبؤس في عالم اليوم. وفي المقابل، أكد النضال الشعبي الذي خاضه أبناء الشعب الفلسطيني على الاقتصاد باعتباره أداة في يد المجتمع وعلى أنه يخضع للمساءلة والمحاسبة بناءً على الأهداف الاجتماعية والوطنية. وتعود هذه النظرة في أصولها إلى فلسفة بديلة عرّفت الاقتصاد بأنه وسيلة يتم تحقيق الأهداف الوطنية الجماعية من خلالها، وهو بذلك عبارة عن أداة تحويلية تخدم المجتمع والصالح العام، وذلك على نقيض خدمة المكاسب الخاصة. وتستعرض مراجعة هذه الرؤية دروسًا هامة بالنسبة إلى الوقت الراهن.

النظرية الشعبية للاقتصاد

كانت الفلسفة الاقتصادية التي وقفت وراء تنظيم القاعدة الشعبية خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي تتألف من عنصرين، هما التنظيرات المحلية للمقاومة من جهة، والفكر الماركسي من جهة أخرى. وتستند النظرية المحلية التي يسوّقها الدقاق حول "الصمود المقاوم"، والتي استعرضناها أعلاه، إلى الفرضية التي تقول بأن الاقتصاد والعمل السياسي يرتبطان ببعضهما على نحو لا انفصام فيه. ويفترض الدقاق بأن التركيز على الاقتصاد، بمعنى تعزيز اقتصاد السوق مثلما تفعل السلطة الفلسطينية ذلك في هذه الأيام، بمعزل عن النضال ضد الطغيان الكولونيالي، وبالتالي فصل الاقتصاد عن الأهداف الوطنية، سوف يفضي إلى "طريق مسدود" وإلى تطبيع الوقائع الكولونيالية (Dakkak, 1989: 295). وفي الوقت ذاته، تعرضت البرامج التي تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من أجل "تحسين جودة الحياة" في ظل النظام الكولونيالي الإسرائيلي، لانتقادات لاذعة لأنها تدمج الفلسطينيين ضمن النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي، مما يزيد من استفحال تبعيتهم ويسمح بتكيف أوضاعهم مع الاضطهاد القائم (المصدر السابق، ص. 291 و133 :Kuttab, 1989). وفي المقابل، يستند المفهوم الذي يراه الدقاق حول "الصمود المقاوم" ورؤيته لـ"التنمية المقاومة" إلى الفرضية التي تقضي بأن التنمية الاقتصادية ليست هي الغاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة وأداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية (المصدر السابق، ص. 294). وبحسب ما جاء على لسانه، كان تنظيم القاعدة الشعبية الذي شهدته حقبة السبعينيات من القرن الماضي والاقتصاد الشعبي الذي اقترن بها يقوم في أساسه على فهم يرى "العلاقة الجدلية بين النضال السياسي والتنمية باعتبارها أداة للتحرر."[33] ولم يكن يُنظر إلى اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم من الناحية الاقتصادية من خلال المشاريع الاقتصادية الصغيرة باعتبارها تمكن الشعب من المشاركة في النضال طويل الأمد ضد الكولونيالية فحسب، بل كان يُنظر إلى التنمية باعتبارها أداة للنضال ضد القمع والاضطهاد كذلك.

[33] مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

وقد تمحورت المفاهيم الأساسية، من قبيل التنمية من أجل التحرر والاقتصاد الوطني المقاوم، حول تمكين أفراد الشعب من العودة إلى أراضيهم وتطوير قدراتهم الاقتصادية الإنتاجية، وبالتالي بناء اقتصاد وطني يملك القدرة على تمكين الشعب القابع تحت نير الاستعمار من الصمود ومقارعة الهيكليات الكولونيالية. كما كان يُنظر إليه باعتباره:

> يبني اقتصاد المقاومة الذي يسعى إلى تحويل الفلسطينيين من مستهلكين ومتلقين سلبيين للمساعدات الأجنبية إلى منتجين يقاومون أي محاولات ترمي إلى فصلهم عن أراضيهم (Abdul Hadi et al, 1992: 170).

وعلى هذا المنوال، يشير هارولد ديكس (Harold Dicks) إلى أن القوة الاقتصادية الوطنية قد تمنح المجتمع الأصلاني الموارد والوسائل المستقلة التي يستطيع من خلالها "الصمود تحت الاحتلال" وتنمية "إستراتيجياته الهجومية" بهدف مواجهة الكولونيالية والتخلص من القيود والهيكليات الكولونيالية التي يفرضها الاضطهاد (:1988 13–311). وقد دعا ديكس والدقاق إلى بناء اقتصاد وطني من خلال نظام ذاتي يستهدف استبدال الواردات التي تلبي "أنماط الاستهلاك المحلي" (Dakkak, 1988: 298; Dicks, 1988: 326). ولكن فيما يتصل بالوقت الحاضر، يستند هذا النموذج المقاوم إلى نموذج البرجوازية الوطنية التي "تؤدي دورها التاريخي"، وباتت تشكل واسطة للتحول وإنتاج "اقتصاد وطني ديناميكي"، بدلاً من أن تكون وسيلة تابعة لرأس المال الأجنبي (Fanon, 1963: 100–101)، أو تستوجب نظامًا وهيكليات وعلاقات لتنسيق عمل الاقتصاد الشعبي وإدارته.

وبالإضافة إلى التنظير المحلي للمقاومة، أسهمت النظريات الماركسية والنظريات التحررية التي عمت العالم الثالث في تشكيل الفلسفة الاقتصادية التي عززت مسيرة النضال الشعبي في فلسطين. وبحسب ما بيّناه أعلاه، كان اليسار الفلسطيني على وعي بتجليات النظام الكولونيالي الاستيطاني والرأسمالية والإمبريالية وبالعلاقات المتشابكة القائمة فيما بينها. ولذلك، لم تكن هذه الأحزاب معنية بالنضالات التي تخوضها طبقة العمال فحسب، بل كانت ترى أن الاقتصاد بحاجة إلى التحرر من الهيمنة الخارجية وإعادة موارده إلى شعوب العالم الثالث لكي تتمكن من الارتقاء بمجتمعاتها والنهوض بها. وفي سياق العمل على بناء التشكيلات الاقتصادية الشعبية، كالجمعيات التعاونية، وظفت الأحزاب اليسارية في الوقت ذاته الكثير من هذه التشكيلات لبناء أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تحل محل الرأسمالية. وكانت الجمعيات التعاونية تشكل هيئات اقتصادية لامركزية تُدار على أساس جماعي من خلال إجراءات صناعة القرار الديموقراطية والهيكليات التي تقوم على المساواة في أساسها (Kuttab, 1989: 133–134). وتكفلت هذه الجمعيات بإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية على هدي من مبادئ المساواة الاجتماعية والاقتصادية والكرامة والاعتماد على الذات في الاقتصاد (Abdul Hadi et al, 1992: 172). وكانت الجمعيات التعاونية تشكل جزءًا من القوة المحركة التي استهدفت إيجاد البدائل للتبعية السياسية والاقتصادية من خلال القاعدة الشعبية:

المشاريع التي كان من شأنها أن تؤدي إلى تعبئة الشعب من أجل إحداث التحول في مجتمعهم، مع التركيز على تنمية جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة من خلال النهوض بالعلاقات التعاونية والتبادل الديموقراطي (Kuttab, 1989: 134).

وفي إطار العمل على إنجاز الأهداف الوطنية الجماعية ومقاومة التبعية السياسية والاقتصادية وإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية بما يتماشى مع مبادئ المساواة والمبادئ الديموقراطية، شكلت الجمعيات التعاونية القاعدة اللازمة لبناء اقتصاد وطني بديل، في ذات الوقت الذي خاضت فيه غمار "التنمية من أجل التحرر" (Abdul Hadi et al, 1992: 171).

العلاقة الجدلية بين التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي

بوسع المرء أن يرى الطريقة التي طُبقت فيها الفلسفة الاقتصادية والعلاقة الجدلية بين النضالات السياسية والاقتصادية في سبيل التحرر على أرض الواقع في ضوء ما أوردناه أعلاه. فقد ركزت الرؤية التي حملتها اللجان الشعبية والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على تعزيز اعتماد الشعب على ذاته من الناحية الاقتصادية، مع التركيز على العودة إلى الأرض وتعزيز تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء. ومرة أخرى، فقد أدى هذا النشاط وظيفة من شقين، حيث منح الشعب القوة المستقلة وأسهم في بناء هيكليات اقتصادية مستقلة. وفي هذا الإطار، كانت البيانات التي توزَّع خلال الانتفاضة الأولى تدعو إلى زيادة رقعة الاقتصاد المنزلي وزراعة الأراضي وتكثيف مقاطعة البضائع الإسرائيلية (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 13 – (UNLU Communique 13, 1988: 104)). وفي هذا السياق، فقد حيّت بعض البيانات المجتمعات التي ساندت هذه العملية و"أسست أسلوبًا جديدًا في الحياة على أساس التعاون والاعتماد على الذات" (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 23 – (UNLU Communique 23, 1988: 133). وعلاوةً على ذلك، كان يُنظر إلى هذا العمل على بناء الاعتماد على الذات باعتباره مرتبطًا بإجراءات أشمل ترى بأن "شعبنا في بداية الطريق نحو إنشاء نظام وطني جديدة وتعزيز سلطته" من خلال بناء الهيكليات البديلة (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 13 – (UNLU Communique 13, 1988: 103)).

وبذلك، كان اعتماد الفلسطينيين على الذات في الاقتصاد، من خلال إطلاق المشاريع صغيرة الحجم، يمثل وسيلة لتمكين الشعب الخاضع لحكم الاستعمار والأخذ بيده للعمل في اتجاه بناء اقتصاده الوطني. وبحسب ما يراه البرغوثي:

كانت الجمعيات التعاونية تمثل وسيلة لبناء الاعتماد على الذات... كما جاء الاقتصاد المنزلي في إطار الاستجابة للفقر والجوع. ومُنح أفراد الشعب وسيلة تمكنهم من تطوير المواد الغذائية التي يحتاجونها. وعوضًا عن شراء البضائع، كان بإمكانهم استهلاك ما لم يبيعوه. لقد كان أسلوب المعيشة على قدر كبير من البساطة، ولكن أبناء

الشعب كانوا مقتنعين به لأنه كان يشكل الطريق نحو بناء الاستقلال والإسهام في بناء الهيكليات الاقتصادية المستقلة.[34]

وكان الاقتصاد المنزلي والمشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية تمثل وسائل لتعزيز صمود الشعب، كما كان يُنظر إليها باعتبارها جزءاً من مشروع أكبر يتسم بالديمومة، يفضي في نهاية المطاف إلى بناء الاقتصاد الشعبي البديل. وفي هذا السياق، تضيف سهى البرغوثي:

> لم نكن نسعى إلى تحقيق الربح من إنشاء الجمعيات التعاونية. لقد كنا نريد تقديم المساعدة للأسر وتأمين دخل لها وتعزيز صمودها. وفضلًا عن ذلك، ففي ظل منع التجول والحصار الذي كان قائمًا في ذلك الوقت، كان من شأن هذه المراكز الصغيرة تمكين المجتمعات من البقاء، كما أصبحت تشكل مصدرًا للوفاء بالاحتياجات المحلية... ولذلك، كانت التعاونيات تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف: أولها تعزيز الاستقلال الاقتصادي لدى الأسر، وثانيها المساهمة في إنتاج المنتجات المحلية وبناء اقتصاد وطني، وثالثها تعزيز صمود المجتمعات المحلية. كما تحولت هذه الجمعيات إلى مصدر يفي باحتياجات الاستهلاك المحلي.[35]

ويوجه الاقتصاد الشعبي الناشئ، الذي تشير إليه البرغوثي، أنظارنا إلى الهيكليات البديلة التي أنشأتها اللجان الشعبية. فقد حمل النضال الشعبي الذي شهده العقدان السابع والثامن من القرن الماضي معه إمكانية تعزيز الهيكليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البديلة (Tamari, 1991)، والهيكليات الشعبية البديلة التي تحل محل النظام الكولونيالي.

ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الإمكانية، فشل تنظيم القاعدة الشعبية الذي امتد على مدى عقد من الزمان في تعزيز هذه الهيكليات وتحويلها إلى نظام شعبي بديل. ومن بين الأسباب الرئيسية التي تقف وراء انهيار هذا النظام غياب رؤية طويلة الأمد لبناء هيكليات أصلانية بديلة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا السياق، يفترض الكثير من النشطاء والمفكرين أن المنظمة التي كانت تعمل في المنفى لم تدرك الأهمية الإستراتيجية التي انطوت عليها التشكيلات الشعبية البديلة، التي أنشأتها الحركة الشعبية تحت الحكم الكولونيالي الإسرائيلي. ومن المحتمل، كذلك، أن هذه التشكيلات البديلة كانت تهدد مصالح المنظمة التي تهيمن عليها حركة فتح في المنفى. وبحسب ما جاء على لسان فدوى الشاعر، "لم تكن [تلك التشكيلات] تملك رؤية طويلة الأمد للاستثمار فيما كان يحصل على الأرض. ولو كان الحال غير ذلك، لكان من الممكن أن يستمر ما أنشأناه،"[36] وأن يتحول إلى هيكليات اقتصادية بديلة تمكّن المجتمع الفلسطيني بجميع شرائحه وأطيافه. وفي هذا المقام، يفترض عمر عساف، العضو السابق في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بأن:

---

[34] مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

[35] مقابلة مع سهى البرغوثي، الناشطة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 27 آذار/مارس 2012.

[36] مقابلة مع فدوى الشاعر، مصدر سابق.

اللجان الشعبية والرؤية العامة التي كانت سائدة في ذلك الوقت لم تكن كافية لبناء اقتصاد بديل، بل كانت هناك حاجة إلى قدر أكبر من الدعم والتخطيط الإستراتيجي... ولكن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن تملك خطة لدعم ما كان يحصل على الأرض. فقد ركزت المنظمة واللجنة المشتركة مع الأردن على الخدمات والاستثمار في مشاريع الإسكان، ولكنهما لم توجها استثماراتهما نحو قطاعات الإنتاج والزراعة واستعادة الاراضي. فلو أُرسلت الأموال لهذه الغايات، لكان بإمكان الشعب الاعتماد على الأرض على نحو أكبر من التنظيم.[37]

ويؤكد آخرون على هذا الرأي وينتقدون منظمة التحرير الفلسطينية بسبب افتقارها إلى رؤية طويلة الأمد وبسبب عجزها عن بناء مراكز إنتاجية وإطلاق الإنتاج الزراعي.[38]

وفي الوقت نفسه، يكمن أحد العوامل الأخرى التي عطلت الهيكليات الوليدة في استهداف الجمعيات التعاونية – واللجان الشعبية كذلك – وإغلاقها من قبل النظام الكولونيالي الإسرائيلي. وهذا يثير التساؤل حول طريقة حماية الهيكليات البديلة، فيما لو أنشئت في هذا اليوم، من النظام الكولونيالي الاستيطاني؟

وعلى الرغم من انهيار الاقتصاد الشعبي والمساعي التي بُذلت من أجل إقامة اقتصاد وطني مقاوم في نهاية المطاف، فما تفتأ هذه التجربة تشكل مرجعية هامة ونموذجًا يُحتذى في الوقت الراهن. ففي المقام الأول، تتكفل هذه التجربة بتقويض الهيمنة النيوليبرالية والظلم الذي يرتبه شكلها الرأسمالي الذي يفتقر إلى الضوابط والرحمة، والذي يسعى إلى النأي بالاقتصاد عن المساءلة والمحاسبة في ضوء المصالح الاجتماعية والسياسية. ويذكُرنا الاقتصاد الشعبي بأن نموذجًا بديلًا ليس ممكنًا فقط، بل هو ضروري ولا غنى عنه كذلك، ولا سيما بالنسبة إلى الشعب الذي يرزح تحت نير الاستعمار. وينبغي علينا، في أيامنا هذه، أن نحث الخطى نحو استعادة الفكرة التي تقول بأن الاقتصاد والتنمية يشكلان أدوات تحويلية يجب أن لا تخدم المجتمع وتحقق رفاهية الشعب فحسب، بل يمكنهما أيضاً أن يقدما أدوات للتحرر. صحيح أن إمكانية إنجاز مشاريع التنمية التي تفضي إلى التحرر باتت اليوم أصعب في ظل بروز طبقة رأسمالية لها مصالحها الطبقية الخاصة،[39] ولكن العديد من المنظمات، بما فيها الحركة النسوية، باتت تعود اليوم إلى الجمعيات التعاونية باعتبارها وسيلة تكفل إعادة بناء الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية. ويبقى الاستقلال الاقتصادي شرطًا أساسيًا لا عوض عنه لإعادة إطلاق النضال التحرري الوطني اليوم. وفي هذا المضمار، تستعرض الفلسفة المتطورة التي استند الشعب إليها في نضاله الذي خاضه في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي دروساً محورية نستطيع الاستفادة منها في الوقت الراهن، وذلك بالتركيز على أهمية تحرير الاقتصاد من التبعية وتحويله إلى واسطة تحويلية تساند حركة النضال الوطني. وما تزال الرؤية التي ترى بناء اقتصاد وطني شعبي يسعى إلى ضمان ديمومة قدرة المجتمع الأصلاني وتعزيزها وترسيخها لكي يتمكن من الصمود في وجه النظام الكولونيالي الاستيطاني وخوض نضاله صالحة وهامة في هذه الأيام. وعلى

[37] مقابلة مع عمر عساف، العضو السابق في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، 18 نيسان/أبريل 2012.

[38] مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

[39] مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

ذات القدر من الأهمية، تُعتبر فكرة التنمية من أجل التحرر، والتي تواجه استعمار الأرض وتقاومه وتقاوم التدابير الكولونيالية وأشكال القمع والاضطهاد الأخرى ضرورية، بل ويمكننا استعادتها في هذه الآونة، مع أن ذلك يتطلب توفر الإرادة السياسية والالتزام بالنضال. وأخيرًا، فمن الضروري لنا أن نستعيد الرؤية التحررية التي كانت سائدة في العقد السابع من القرن الماضي وأن نعيد تشكيلها. وفي هذا السياق، تمثل المساعي التي بذلتها اللجان الشعبية في سبيل بناء اقتصاد شعبي يملك القدرة على تقديم البديل عن الرأسمالية وتقديم أشكال من الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تفوق غيرها في سمتها الإنسانية مرجعية هامة لنا أن نستفيد منها في أيامنا هذه، فهي ترشدنا إلى إمكانية بناء نموذج اقتصاد بديل يكفل لنا العدالة الاجتماعية والمساواة.

الخلاصة

تناولت هذه الورقة تنظيم القاعدة الشعبية الذي شكّل الأساس الذي انطلقت الانتفاضة الأولى منه. وتتميز هذه الحركة في المساعي التي بذلتها لتوحيد النضال الشعبي التحرري، الذي مثل الشعب فيه الوسيلة والغاية في آن معًا – حيث كان الغاية منه تحريرهم من الاضطهاد القومي المتداخل والاستغلال الاقتصادي والهيمنة الاجتماعية. ويشكل هذا النضال مثالًا فريدًا، ارتبطت اللجان الشعبية فيه بالأحزاب السياسية من خلال مشاركتها في العمل اليومي على تنظيم القاعدة الشعبية. كما مثلت هذه الحركة الشعبية محاولة فريدة استهدفت "تحرير الوعي الجماعي لكل قطاع من قطاعات المجتمع" (Rira, 2011) من أجل تحدي هيكليات القمع والاضطهاد. وقد ناضلت هذه الحركة الشعبية في سبيل تقويض أنماط الحكم الكولونيالية واستبدالها ببدائل شعبية تحل محل النظام الكولونيالي، كما سعت في الوقت ذاته إلى تحرير أبناء الشعب من الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الأبوية.

وقد جرى تنظيم الحركة الشعبية وضمان ديمومة عملها على أساس جملة من المبادئ. فقد أكدت هذه الحركة على أن الشعب هو مركز القوة وعملت على حث أبنائه على استعادة القوة التي تخلو عنها لصالح النظام الكولونيالي، كما حضتهم على فك الارتباط عن النظام الكولونيالي وهيكلياته وبناء أشكال مضادة من القوة بغية ضمان ديمومة النضال في سبيل التحرر. وفضلًا عن ذلك، كانت الهيكليات المحلية التي لم تتخذ شكلًا مركزيًا، والتي جاءت على شكل لجان شعبية ارتبطت مع الأحزاب، مستقلة نسبيًا. فقد تولى نشطاء القاعدة الشعبية وأعضاء الأحزاب إدارة هذه الهيكليات، التي وفرت الإطار الضروري الذي مكنهم من نشر هذه الرؤية وتعميمها. كما سمحت الهيكليات المذكورة للمقاومة بأن تتحول إلى ممارسة يومية على نطاق واسع، مما أسهم في تعزيز القوة الحقيقية التي يزخر بها الشعب. وتكفلت الأخلاقيات والمبادئ الوطنية الجديدة، من قبيل التضامن والعمل التطوعي والدعم المتبادل في العمل المباشر، بتوحيد القوى والطبقات الاجتماعية المشرذمة وجمعها مع بعضها البعض في علاقات أفقية عززت النضال الجماعي ووطدته. وفي الوقت ذاته، كان العمل على تنظيم القاعدة الشعبية يقوم في أساسه على فلسفة اقتصادية كانت تنظر إلى الاقتصاد باعتباره ركنًا مركزيًا من أركان المسيرة النضالية، كما سعى القائمون عليه إلى خلق أشكال مقاومة من التنمية من أجل ترسيخ أهداف التحرر.

لقد شكلت الحركة الشعبية التي شهدتها حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حركة شمولية، كانت ترتبط ارتباطًا عضويًا بمنظمة التحرير الفلسطينية وبنظرتها التحررية البديلة إلى العالم. وفي الواقع، فلا يمكن إنتاج نسخة طبق الأصل من هذه الحركة المتطورة في هذا اليوم، ولكن ما تزال المبادئ وطرق التنظيم التي استرشدت بها صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر، بحيث يمكنها أن تأخذ بيدنا في توجيه النضال من أجل إعادة تشكيل الحركة التحررية الفلسطينية اليوم. وتدعو الضرورة إلى الخروج بجملة من الملاحظات الختامية في هذا المقام. كما تقتضي الضرورة منا، قبل أن نبسط هذه الملاحظات، أن نؤكد – مثلما يؤكد الآخرون – على أن المساعي التي تُبذل في سبيل بناء حركة التحرر الوطنية الفلسطينية ينبغي أن تقوم على تجاوز حالة التشرذم التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتقويض الإستراتيجيات الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، التي ترتكز على مبدأ "فرّق تسد"، والتي سعت إلى قطع الصلات والروابط بين الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلة وفي فلسطين المحتلة منذ العام 1948 وفي الشتات. وهذا يشمل إعداد الإستراتيجيات الاقتصادية التي تقوم على الاندماج و"إعداد الآليات التي تكفل استعادة التماسك الاقتصادي عبر الخط الأخضر" (Khalidi, 2012: 4).

ففي المقام الأول، يجب على الحركات التي تناضل من أجل إعادة بناء إطار للحركة التحررية الفلسطينية، التي تعيد ربط جميع مكونات الشعب الفلسطيني وتوحيدها في إطار النضال ضد النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، أن تستعيد الفهم النقدي للهيمنة الكولونيالية والرأسمالية والأبوية المتداخلة. فقبل أن نتمكن من إعادة تشكيل الوعي التحرري الذي يستطيع أن يتخيل نظامًا عادلًا بديلًا في هذه الأيام، ينبغي لنا أن نكون على وعي بالطريقة التي تتقاطع فيها هذه الهيكليات مع بعضها البعض وتعمل ضمن إطار موحد، وهو عملية أوسلو. وعلى وجه التحديد، فمن الضروري لنا أن نخرج بتشخيص شمولي يفهم الطريقة التي تتوخاها الأشكال الاقتصادية الجديدة من التبعية والخضوع والأشكال النيوليبرالية الجشعة الجديدة من الرأسمالية، التي تمكنت من الظهور بفضل اتفاقيات أوسلو، في تعزيز الهيمنة الكولونيالية الاستيطانية السياسية. فتمامًا مثلما عملت اللجان الشعبية، ولا سيما لجان المرأة، يدًا بيد مع أفراد الشعب في نضالاتهم اليومية من أجل توعيتهم بأساليب عمل أنظمة الهيمنة في حياتهم اليومية، فمن الضروري مساعدة الشعب على الوقوف على الطرق التي تتبعها الهيكليات المذكورة في إنتاج الظروف اليومية التي تجرهم إلى بوتقة الحرمان الاقتصادي وترسخ اعتمادهم على المساعدات الغذائية وتقوض تنمية القطاع الزراعي وتيسر لها طرد العمال من أماكن عملهم وعزل أفراد الشعب في مناطق محددة.

وفي المقام الثاني، يتعين على الحركات التي تسعى إلى إعادة بناء إطار لحركة النضال الفلسطينية أن تعيد تشكيل الوعي الوطني التقدمي، الذي يسمو على الرموز الجامدة وادعاءات الأصالة الثقافية ويوحد أبناء الشعب وأطيافه مع بعضها البعض من خلال وعي اجتماعي وسياسي تقدمي يؤكد على المساواة الاجتماعية والاقتصادية وعلى الهدف المتداخل الذي يرمي إلى إنجاز التحرر الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح أنه في الوقت الذي تبرز فيه مثل هذه الحركات، فإن العديد منها ما يزال حبيس المنطق النيوليبرالي ونزعته في استعمار الحياة السياسية وتقديم المقاومة على أنها حركة احتجاجية منعزلة أو نشاط ذو نزعة فردية، وذلك على نحو يستبدل حركات النضال التي تسعى إلى

تحويل هيكليات الاضطهاد وإسقاطها. ويجب العمل على استعادة مفاهيم القوة والمقاومة والنضال الجماعية في هذه الأيام. ومن بين العقبات الرئيسية التي تحول دون ظهور حركة منظمة جديدة اليوم الطريقة التي يعتمدها نمط التفكير النيوليبرالي في اختزال النضال في حركات احتجاجية ومظاهرات عرضية تهب بين الفينة والأخرى، والتي تنعزل عن مخيال قادر على استعادة قوة الشعب وخلق إطار لحركة تحررية يخوضها جميع أفراده وتضرب جذورها في ثنايا حياتهم اليومية. ونحن لسنا بحاجة إلى إعادة التأكيد على الحس بالأشكال الإبداعية والخلاقة للقوة المضادة التي يملك الشعب القدرة على تشكيلها فحسب، بل يستدعي هذا الأمر إعداد هيكلية مرنة ولا مركزية لتنظيم أفراد الشعب في نضالاته اليومية وتنسيق مقاومته في وجه القمع والاضطهاد كذلك.

ثالثاً وأخيراً، يجب علينا كذلك أن نستعيد اليوم الفلسفة الاقتصادية التي استرشدت بها الحركة الشعبية التي شهدها العقدان السابع والثامن من القرن الماضي في ظل حملة الاستعمار الاستيطاني الذي استهدف ابتلاع الأرض في سرعة محمومة والإجراءات التي سعى من خلالها إلى عزل أفراد الشعب الفلسطيني في غيتوهات وفرض القيود على حركتهم ووأد التنمية الزراعية وتدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد على نحو لا هوادة فيه. إن الفكرة التي تقضي ببناء اقتصاد وطني، بمعنى اقتصاد وطني يستند إلى الشعب في قاعدته ويستطيع الوفاء باحتياجات الصمود والمقاومة في آن معاً، على قدر عظيم من الأهمية في هذه الأيام. ومن الضروري بالنسبة إلينا، لكي نتمكن من تعزيز هذا المشروع وإنفاذه، أن نحيي مفاهيم من قبيل الاقتصاد المقاوم والتنمية من أجل التحرر وأن نترجمها إلى رؤية مدروسة ومُحكمة، بحيث يتولى المفكرون والأحزاب السياسية والحركات تعزيزها وترويجها في خطابها وعملها وسياساتها، وبحيث يصار إلى ترجمتها إلى هيمنة مضادة تملك القدرة على فرض نفسها على السلطة الفلسطينية وتوجُّهها النيوليبرالي.

المصادر

- Abu Iyad (1969). "The Resistance: A Dialogue between Al-Fateh leader Abu Iyad and Lutfi al-Khouli editor-in-chief of Al-Tali'ah, Egyptian magazine." Leila S. Kadi (1969). Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement. Beirut: PLO Research Centre.
- Abu Saada, Fadi (2012). "Marwan Barghouti: A Decade of Defiance." Al Akhbar English, March 29, 2012.
- Anteant (2011). "On Power." Tidal: Occupy Theory, Occupy Strategy, 1, December 2011.
- Bargouti, Husain Jameel (1990). "Jeep Versus Bare Feet: The Villages in the Intifada." Jamal R. Nassar and Roger Heacock (eds). Intifada: Palestine at the Crossroads. Birzeit: Birzeit University and Praeger Publishers.
- Barry, Andrew, Thomas Osborne and Nikolas Rose (1996). "Introduction." In Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government. Chicago: Chicago University Press.
- Bauman, Zygmunt (2007). Consuming Life. Polity Press.
- Beckman, B. (1993) "The Liberation of Civil Society: Neo-liberal Ideology and Political Theory." Review of African Political Economy, 58.
- Beydoun, Ahmad (2011). "The Revolutions in Tunisia and Egypt: The People Without Populism." People's Power: The Arab World in Revolt. Heinrich Boll Stiftung, May 2, 2011.
- Pierre Bourdieu (1998) "Neo-liberalism, the Utopia (Becoming a Reality) of Unlimited Exploitation." Acts of Resistance Against the Tyranny of the Market. New York: The New Press.
- Cesaire, Aime (1955). Discourse on Colonialism: A Poetics of Anticolonialism. New York: Monthly Press Review.
- Cleaver, Frances (2001). "Institutions, Agency and the Limitations of Participatory Approaches to Development." Bill Cooke and Uma Kothari (eds). Participation: The New Tyranny? London: Zed Books.
-
- Dakkak, Ibrahim (1988). "Development from Within: A Strategy for Survival." George T. Abed (ed). The Palestinian Economy: Studies in Development in Under Prolonged Occupation. London: Routledge.
- De Carvalho, Horacio Martins (2006). "The Emancipation of the Movement of Landless Rural Workers with the Continual Movement of Social Emancipation." Boaventura de Sousa Santos (ed). London: Verso.
- El-Hamalawy, 2011 "Interview with Hossam El-Hamalawy on the Role of Labor/Unions in the Egyptian Revolution." Jadaliyya, April 30, 2011. http://www.jadaliyya.com/pages/index/1387/english-translation-of-interview-with-hossam-el-ha
- Elshahed, Mohamed (2011). "Tahrir Square: Social Media, Public Space." Forum of Design for the Public Realm. February 2, 2011.
- Fanon, Frantz (1963). The Wretched of the Earth. New York: Grove Press.
- Farsoun, Samih K. and Jean M. Landis (1990). "The Sociology of an Uprising: The Roots of the Intifada." Jamal R. Nassar and Roger Heacock (eds). Intifada: Palestine at the Crossroads. Birzeit: Birzeit University and Praeger Publishers.
- Fasheh, Munir (1989). "Al-Intifada and a New Education." Nasser Aruri (ed). Occupation: Israel over Palestine. Belmont: Association of Arab-American University Graduates Inc.
- Fukuyama, Francis (1992). The End of History and the Last Man. New York: Free Press.
- "Gaza Communique," January 12, 1988. Reproduced in Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 93-94.
- Gresh, Alain (1988). The PLO: The Struggle Within, Towards an Independent Palestinian State. London: Zed Books.
- Hammami, Rema (1990). "Women, the Hijab and the Intifada." Middle East Report, no. 164-165.

- Hammami, Rema and Eileen Kuttab (1999). "The Palestinian Women's Movement Strategies Towards Freedom and Democracy." News From Within, 15: 4.
- Hamammi, Rema and Salim Tamari. "The Second Uprising: End Or New Beginning?" Journal of Palestine Studies, vol. XXX, no. 2 (2001).
- Hasso, Frances (1998). "The "Women's Front": Nationalism, Feminism and Modernity in Palestine." *Gender and Society*, 12:4.
- Francis Hasso (2001). "Feminist Generations? The Long-term Impact of Social Movements Involvement on Palestinian Women's Lives." *American Journal of Sociology,* 107(3).
- Johnson, Penny and Eileen Kuttab (2001). "Where have all the Women (and Men) Gone? Reflections on Gender and the Second Intifada." *Feminist Review,* No 69, Winter 2001.
- Khalidi, Raja (2012). "Where does the "Arab Economy" in the State of Israel Stand?" *Jadal*, 14, July 2012. www.mada-research.org
- Kuttab, Eileen (1989). "Community Development under Occupation: An Alternative Strategy." *Journal of Refugee Studies,* 2(1).
- _____ (2010). "Empowerment as Resistance: Conceptualizing Palestinian Women's Empowerment." *Society for International Development*, 53(2).
- MacEwan, Arthur (2005). "Neoliberalism and Democracy: Market Power versus Democratic Power." Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston (eds). *Neoliberalism A Critical Reader.* London: Pluto Press.
- Massad, Joseph (1994). "Repentant Terrorists, Or Settler-Colonialism Revisited: The PLO-Israeli Agreement in Perspective." *Found Object,* no. 3.
- _____ (1997). "Political Realists or Comprador Intelligentsia: Palestinian Intellectuals and the National Struggle." *Critique,* fall 1997.
- Giles Mohan and Kristian Stokke (2000). "Participatory Development and Empowerment: The Dangers of Localism." *Third World Quarterly,* 21(2).
- Munck, Ronaldo (2005). "Neoliberalism and Politics, and the Politics of Neoliberalism." Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston (eds). *Neoliberalism A Critical Reader.* London: Pluto Press.
- PFLP (1969). "The Political, Organizational and Military Report of the Popular Front for the Liberation of Palestine." PFLP, February 1969. Reproduced in Leila S. Kadi (1969). *Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement.* Beirut: PLO Research Centre.
- Jan Nederveen Pieterse and Bhikhu Parekh (1995). "Shifting Imaginaries: Decolonization, Internal Colonization, Postcoloniality." In Jan Nederveen Pieterse and Bhikhu Parekh (eds). *The Decolonization of Imagination: Culture, Knowledge and Power.* London: Zed Books.
- Prashad, Vijay (2012). "Dream History of the Global South." *A Journal for and About Social Movements*. 4(1).
- Rira (2011). "Matrix as the Core Element." *Tidal: Occupy Theory, Occupy Strategy,* 1, December 2011.

- Samara, Adel (2005). *Beyond De-Linking: Development by Popular Protection Vs. Development by State*. Ramallah: Al-Mashriq Al-A'amil for Cultural and Development Studies.

- Sartre, Jean-Paul (1965). "Introduction." in Albert Memmi. *The Colonizer and the Colonized.* Boston: Becon Press.

- Sayigh, Rosemary (2010). "Palestinian Camp Refugee Identifications: A New Look at the 'Local' and the 'National.' Are Kundsen and Sari Hanafi (eds). *Palestinian Refugees: Identity, Space and Place in the Levant*. Routledge: London.

- Tamari, Salim (1991). "The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprisings." Rex Brynen (ed). *Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict*. Boulder: Westview Press, 1991.

- Taraki, Lisa (1989). "The Development of Political Consciousness Among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987." Nasser Aruri (ed). *Occupation: Israel Over Palestine*. Belmont: Association of Arab American University Graduates Press, 1989.

- Traboulsi, Fawwaz (2011). "Revolutions Bring Down Ideas as Well!" People's Power: The Arab World in Revolt. Heinrich Boll Stiftung, May 2, 2011.

- _____ (2012). "The Left in the Time of Revolution." *Jadaliyya*, November 2, 2012. www.jadaliyya.com/pages/index/8278/the-left-in-time-of-revolution

- UNLU Communique No. 13. Reproduced in *Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988*. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 102-105.

- UNLU Communique No. 16, The Palestine Appeal. May 13, 1988. Reproduced in *Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988*. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 112-115.

- UNLU Communique No. 23, Appeal of the Deportees. August, 5th, 1988. Reproduced in *Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988*. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 132-136.

- Wolfe, Patrick (2006). "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research*, 8:4.